الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

الجلسة العامة ٧٠
الثلاثاء، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٣٣ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/51/543 و A/51/678)

مشاريع القرارات (A/51/L.38 و A/51/L.39 و A/51/L.40)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل النرويج ليعرض مشروع القرار A/51/L.40.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتولى، مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، عرض مشروع القرار A/51/L.40 بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن مشروع القرار هذا يقدم متابعة لقرارات الجمعية العامة ٥٨/٤٨ و ٨٨/٤٩ و ٢١/٥٠. ويرحب مشروع القرار بالإنجازات التي حققتها عملية السلام حتى الآن ويدعمها دعما تاما. ويشير إلى ضرورة السير قدما بالمفاوضات بغية التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

إن هذه أوقات عصيبة ومجهدة بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولقد كنا جميعا نعرف أنها لن تكون عملية سهلة أبدا. فالطريق إلى السلام في الشرق الأوسط ليس مطروقا بالدرجة التي طرق بها الطريق إلى الحرب. وكثيرا ما لاحظ وزير خارجيتنا الراحل جوهان جورغن هولست أن الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط سيكون خطرا وصعبا سياسيا وعرضة لقطاع الطرق وغيرهم من المتحفزين لتعكير صفو السلام. وكانت كلماته تلك صحيحة تماما. إلا أن بدائل السلام فظيعة إلى درجة تجعل من المستحيل التفكير فيها. ومن حقنا على أنفسنا ومن حق أطفالنا علينا ألا نستسلم أبدا لليأس.

إن الوقت ليس في صالحنا. وخلال السنة الماضية شهدنا مرارا وتكرارا مدى الأضرار التي يمكن أن تلحقها جماعات صغيرة من المتطرفين على كلا الجانبين بعملية السلام. لذلك يتعين على العناصر الساعية إلى السلام التي تشكل الأغلبية على كلا

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الجانبين أن تتقارب لتصل إلى موقف مشترك لصالح السلام. لقد تأخر كثيرا تنفيذ الاتفاق المؤقت عن جدوله الزمني. ونحن نسلم بأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة كانت بحاجة إلى بعض الوقت لكي تشكل فريقا جديدا للمفاوضات كما نقدر التزامها باحترام الاتفاقات القائمة. بيد أنه قد حان الآن الوقت لإعادة تنشيط عملية التفاوض. وتقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ونحن نحث الاسرائيليين والفلسطينيين على بذل قصارى جهدهما من أجل تسوية المسائل المعلقة التي تجري مناقشتها الآن فيما يتصل بالاتفاق المتعلق بمدينة الخليل.

ولا تزال النرويج مستعدة لمساعدة الطرفين بأي طريقة تعتبر مفيدة. ونحن نواصل جهودنا من خلال رئاستنا للجنة الاتصال المخصصة لتحسين القاعدة الاقتصادية للإدارة الفلسطينية الجديدة. ونحن بحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي ومساهمته المستمرين من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي حددناها في هذا الصدد.

وتقوم النرويج كذلك بوزع مراقبيها المدنيين في مدينة الخليل كفريق تمهيدي لتواجد دولي مؤقت جديد في تلك المدينة. والهدف من هذا التواجد هو زيادة الفرص إلى أقصى حد ممكن لترسيخ السلام. وبغية مواجهة التحدي المتمثل في بناء الثقة والطمأنينة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، نحن نشترك أيضا في تنظيم برامج على مستوى الأهالي لتشجيع التعاون الفلسطيني - الاسرائيلي في الميادين الاقتصادية والثقافية والتعليمية والرياضية وغيرها. ونأمل في أن يكون هذا النوع من البرامج قادرا على المساعدة في تغيير المواقف القائمة على الآراء المقولبة الجامدة وتهدئة المخاوف الحالية في تحركنا على الطريق المؤدي إلى السلام.

وينبغي أن تكون مناقشات وقرارات الجمعية العامة معبرة عن الحالة الواقعية والتطورات الحادثة في الشرق الأوسط. ومنذ بدء عملية السلام نشهد تطورات بالغة الإيجابية، وهي تطورات لم يكن يتصور حدوثها سوى القليلين قبل بضع سنوات فقط. وفي الوقت نفسه نحن نعرف أن قضايا هامة عديدة ما زال حلها واجبا. والواقع أن عملية السلام تمر الآن بفترة صعبة. ومشروع القرار المطروح أمامنا جاد، وفي اعتقادنا أنه محاولة متوازنة لتبيان الإنجازات التي حُققت والصعوبات التي ما زالت قائمة على حد سواء.

ويتضمن مشروع القرار في ديباجة الإحاطة علما بكل ما جد من تطورات ويرحب بالالتزام المعلن من جميع الأطراف بالتغلب على الصعوبات المتبقية والمضي قدما بالمفاوضات. وترحب فقرات المنطوق الثلاث الأولى بعملية السلام وتعرب عن التأييد للإنجازات التي حققتها تلك العملية حتى الآن. وفي الفقرات الثلاث التالية، يحث مشروع القرار جميع الأطراف على أن تفي بالتزاماتها، وأن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها؛ ويدعو إلى التعجيل الفوري بخطى المفاوضات على الأساس المتفق عليه لعملية السلام؛ ويؤكد الحاجة إلى إحراز تقدم سريع على جميع مسارات هذه العملية. وتطلب الفقرتان ٧ و ٨ من المنطوق إلى جميع الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية إلى الأطراف في المنطقة وأن تقدم الدعم لعملية السلام. وتشير الفقرة ٩ من المنطوق إلى المساهمة الإيجابية التي يمكن أن يقدمها قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلام وفي المساعدة على تنفيذ إعلان المبادئ. وتشجع الفقرة الأخيرة التنمية والتعاون على الصعيد الإقليمي.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تعرب هذه الجمعية العامة بشكل واضح لا لبس فيه عن تأييد المجتمع الدولي بأسره لقضية السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. لذلك، فإننا نوصي الجمعية العامة بأن تعتمد بالإجماع مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي لكي يعرض أيضا مشروع القرار A/51/L.40.

السيد غوريليك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يتشرف وفد الاتحاد الروسي بصفته راعيا لعملية السلام في الشرق الأوسط بأن يعرض مع وفدي

النرويج والولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/51/L.40.

والمرمى الرئيسي لمشروع القرار هذا هو توطيد الإنجازات التي حُققت في عملية السلام في الشرق الأوسط وحث الأطراف على أن تنفذ فورا وبحسن نية الاتفاقات التي تم التوصل إليها. وفي الوقت نفسه، تنطوي الحالة فيما يبدو على تناقضات بارزة.

فمن ناحية واحدة وقعت أحداث على جانب كبير من الأهمية السياسية في العام الماضي في الشرق الأوسط، لا سيما على المسار الفلسطيني تتمثل في إجراء أول انتخابات ديمقراطية، وانتخاب السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكيل هيكل الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية من الأردن. وبذلك اتخذت خطوة جادة صوب ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية في أرضه، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

ونرى من منظور تاريخي أنه يتشكل الآن في الشرق الأوسط الحد الأدنى المطلوب للسلام وحسن الجوار والتعاون، وأن عملية مدريد للسلام التي تؤيدها روسيا تجلب الآن لشعوب المنطقة الثمار الملموسة للتعاون العملي.

وقد جاء التأكيد الحقيقي لذلك في مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المعقود بالقاهرة، الذي سيعطي مزيدا من الزخم للإجراءات المتخذة في الشرق الأوسط.

ويجب علينا جميعا أن نؤيد التحرك الجاري نحو السلام، خصوصا نحو استعادة الفلسطينيين لتقرير المصير. وفي هذا الصدد يطلب مشروع القرار A/51/L.40 إلى الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة الاقتصادية والمالية والفنية للفلسطينيين، خلال الفترة الانتقالية. وتنوي روسيا كذلك أن تساعد على الإنعاش الاقتصادي لتلك المنطقة بكل طريقة ممكنة، من خلال التدابير المذكورة في مشروع القرار. ومما له أهمية كبيرة أيضا ما يقضي به مشروع القرار من أن قيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلام في الشرق الأوسط وفي المساعدة على تنفيذ إعلان المبادئ، ومن شأنه أن يقدم مساهمة إيجابية.

ونعتقد أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ـ خصوصا مكتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة - لديها خبرة واسعة في تنفيذ البرامج الإنسانية وغيرها من البرامج في الأراضي المحتلة. وقد تكون إمكانياتها مفيدة جدا في عملية تنفيذ إعلان المبادئ.

وتنادي روسيا بحل شامل ومنصف لجميع جوانب النزاع بين العرب والإسرائيليين، دون أن يكون هذا الحل على حساب أي من الطرفين. وقد بنيت عملية مدريد للسلام على هذه الصيغة بالذات، التي يدخل في سياقها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وعلى صيغة إعادة الأرض مقابل السلام. إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن هذا هو الأساس القانوني الدولي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

غير أن الحالة في المنطقة اليوم منذرة بخطر داهم. ومما يقلقنا شل الجهود الرامية إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط. وقد أدت الشكوك التي تحف بمسارات التفاوض إلى زيادة العداء، وإلى فقدان الثقة بين الطرفين. وتتزايد المواجهة أيضا في القدس ورام الله ونابلس وغزة.

إن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر. وكما قال وزيرنا يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر في مجلس الأمن:

> "لا بد من استئناف عملية السلام لا على أساس البدء من جديد، وإنما على أساس الامتثال للاتفاقات التي تم التوصل إليها من قبل. فهذه الاتفاقات - وليس فقط الاتفاقات المكتوبة، ويجب أن أؤكد هذا، ولكن أيضا الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار عملية مدريد - هي وحدها التي يمكن... أن تضع حدا للتصعيد الخطير في أعمال العنف". (S/PV.3698، ص ١٣)

وفي هذا السياق لا نرحب فقط باستئناف الاتصالات على المسار الفلسطيني، بل نشعر كذلك بأن هذا الأمر اختبار سياسي ونفسي. فإذا ما فشل هذا الاختبار، فإن المفاوضات الشاملة الرامية إلى حل ما تبقى من مشكلات لا يمكن أن تنجح.

إن تزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط لن ينتهي دون التقدم في مساري المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية واللبنانية ـ الإسرائيلية. وهذا هو سبب تأكيد مشروع القرار على ضرورة التقدم في جميع المسارات. ويمكن أن تحقق ذلك جميع الأطراف إذا ما وفت بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقات والترتيبات التي سبق التوصل إليها. وهذا يتطلب الحوار وحسن النية وسلامة الطوية من جميع الأطراف، والدعم من المجتمع الدولي.

ولذلك فنحن قلقون بشأن استمرار التعثر على المسار السوري.

ولن ينفرج تجمد الموقف على المسار اللبناني ـ الإسرائيلي، الذي له خصائصه المحددة وأساسه القانوني الدولي للتسوية، إلا بعد أن يحدث تحسن عام في الجو. وكما ذكرت، فإن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) أساسي في هذاالصدد، وهو القرار الذي يقضي بسيادة لبنان وسلامة أراضيه وبانسحاب إسرائيل من ذلك البلد وبتحقيق الأمن في شمال إسرائيل.

ونحن مقتنعون بأن اعتماد مشروع القرار المتوازن هذا سيكون إشارة تأتي في أوانها على دعم الجهود الرامية إلى إنشاء شرق أوسط تستطيع شعوبه وحكوماته أن تعيش في ظروف حسن الجوار، والتعاون الدولي الواسع النطاق، والتنمية الاقتصادية الضرورية للغاية. ونعلق أهمية كبيرة على عملية السلام المتعددة الجوانب، التي أخذ طابعها يصبح أكثر تحديدا، ونعتقد أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن سيستمران في الاضطلاع بدور بناء في هذا الصدد. ونحن ننوي، من جانبنا، أن نواصل العمل، بوصفنا راعيا لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن ينال مشروع القرار هذا تأييدا واسعا من جميع الدول في الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ليتولى كذلك عرض مشروع القرار A/51/L.40.

السيد غنيم (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب للولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في هذه السنة، بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط (A/51/L.40). فمنذ ١٩٩٣ وافقت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على هذا القرار، مما يدل على التأييد القوي، من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لعملية السلام التي بدئت في مدريد. إنها رسالة دعم، تبرز الدور الإيجابي الذي على الأمم المتحدة أن تضطلع به في العملية، وتسهم في تحقيق جو من المصالحة والتعاون يشد أزر الأطراف فيما تبذله من جهود. ولا تزال تلك الرسالة محتفظة بأهميتها وبتوقيتها الصحيح.

إن هذه السنة لم تكن سنة سهلة لعملية السلام في الشرق الأوسط. فقد حدثت وقائع من الإرهاب وانفجارات من العنف. وحدث سوء فهم، وكانت هناك حقا فترات من الشك. وكان التقدم بطيئا. وتود الفصائل المتطرفة أن يصدق اعتقادها بأن قوة الدفع نحو السلام قد توقفت. ولا يمكن أن نقبل ذلك. فالماضي زاخر بالآلام؛ وطال انتظار سنوح الفرصة لتصالح حقيقي، ولا يزال منطق السلام يفرض نفسه بقوة إلى درجة لا تسمح بالتقاعس الآن. إن أطراف عملية مدريد، على الرغم من التحديات التي تواجهها، قد ذكرت بوضوح التزامها بالتحرك إلى الأمام. وينبغي للجمعية العامة أن تشيد بهذا الالتزام وتؤيده.

وبينما نتكلم هنا، لا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون يبذلون الجهد الجهيد في التفاوض على الخطوات الهامة القادمة، في رحلتهم السياسية معا، بما في ذلك قضية الخليل. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن أملنا أن يحقق كذلك لبنان وإسرائيل وسوريا التقدم في المفاوضات. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام حكومتي بالاستقلال السياسي للبنان وبسيادته وسلامة أراضيه. وقد ذكرت تلك الأهداف في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي تؤيده حكومتي.

والولايات المتحدة فخورة مرة أخرى بأنها عملت عن كثب مع روسيا والنرويج، بمشاركتهما في تقديم مشروع القرار. إن اعتماد هذا المشروع سيرسل إشارة دعم قوية للأطراف، في سبيل مواصلة جهودها، وسيسهم في زخم عملية السلام، وسيبرز الأهمية التي نعلقها جميعا على البناء على إنجازات الأطراف والتزاماتها حتى اليوم. وندعو ممثلي جميع الدول إلى

الانضمام إلينا في الإعراب عن التأييد لسلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد بيليغ (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برحت شعوب الشرق الأوسط، خلال أكثر من نصف هذا العقد، تغذ السير على الطريق المؤدي إلى السلام وإلى مستقبل أفضل. وقد كان الطريق شاقا، وكثيرا ما كان يدفع التزامنا بالسلام إلى نقطة الانهيار. غير أن الطريق إلى السلام اتضح أيضا أنه الطريق الوحيد للإفلات من دورة العنف وإراقة الدماء التي أمسكت بخناق منطقتنا ما يقرب من خمسين سنة.

إن إسرائيل كلها تقف صفا واحدا، صفا واحدا في التزامنا بالسلام؛ صفا واحدا في أملنا في تحقيق مصالحة تاريخية مع جيراننا؛ صفا واحدا في رغبتنا في تهيئة مستقبل أفضل لأطفالنا وأطفال أطفالنا. إن التزام إسرائيل بالسلام وبعملية السلام ثابت لا يتزعزع، ويعلو على جميع السياسات الحزبية.

ولقد مرت إسرائيل، بل والشرق الأوسط بأكمله، منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، بتغيرات هائلة. فقد أدت صيغة المؤتمر التي اشتملت على إجراء مفاوضات ثنائية ومفاوضات متعددة الأطراف بين إسرائيل وجيرانها إلى تقدم كبير في اتجاه السلام والتعاون. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقّعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، مما أشار إلى تصميمنا المشترك على تحويل عقود من الصراع إلى عهد جديد من السلام والتعاون. وإن العملية التي بدأت في ذلك التاريخ تمثل الفرصة الأفضل، وربما الوحيدة، التي تملكها شعوب منطقتنا للتعايش السلمي.

كما أن الاتفاقين اللاحقين اللذين توصلت إليهما إسرائيل والفلسطينيون، وهما اتفاق غزة - أريحا والاتفاق المؤقت، يصنعان الآن واقعا جديدا في الشرق الأوسط. وثمة حادثة أخرى عظيمة الأهمية هي التوقيع على معاهدة السلام مع المملكة الأردنية الهاشمية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وكانت مصر البلد العربي الأول الذي صنع السلام مع إسرائيل في عام ١٩٧٩. ولقد اعترفت إسرائيل على الدوام بالأهمية المركزية لمصر في العالم العربي وفي الشرق الأوسط ككل. ونأمل في أن تستخدم مصر مركزها الإقليمي والدولي للمساعدة في دفع عملية السلام إلى الأمام وللتخفيف من غلواء العناصر المتطرفة في العالم العربي.

ومنذ إقامة السلام مع الأردن، باشر بلدانا بتنفيذ سلسلة من المشروعات المشتركة في ميادين كالزراعة والمنسوجات وحفظ الطاقة. ونأمل في أن تكون علاقاتنا مع الأردن نموذجا يحتذى في علاقاتنا المقبلة مع جميع دول منطقتنا.

ومما يبعث على تشجيع إسرائيل أيضا تطور علاقاتها مع دول شمال أفريقيا، مثل المغرب وتونس وموريتانيا، ومع عمان وقطر في منطقة الخليج الفارسي. فأهمية تلك العلاقات في مساعدتنا جميعا على مواجهة التحديات المشتركة في منطقتنا لا يمكن الاستخفاف بها. ومن بين المشاكل الوجودية والبيئية التي نواجهها ندرة الموارد، كالمياه والتصحر المتغلغل والفقر والتلوث. وبقيام تعاون بين جميع بلدان المنطقة، نستطيع مواجهة هذه المشاكل وأن نواجه معا تحديات الغد. وسيعود هذا بالفائدة علينا وعلى أجيالنا المقبلة.

وقد ارتسمت صورة التعاون الإقليمي ضد الإرهاب ومؤيديه لأول مرة هذا العام في مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ. فقد اشترك الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة في استضافة مؤتمر القمة مع الرئيس مبارك، رئيس مصر. وحضر المؤتمر أيضا قادة من إسرائيل وروسيا وأوروبا وبلدان عربية وإسلامية عديدة.

وكان لمؤتمر القمة ذاك ثلاثة أهداف: تعزيز عملية السلام وتعضيد الأمن الإقليمي ومحاربة الإرهاب. وقد أكد المشتركون، في البيان الختامي لمؤتمر القمة،

"إدانتهم الشديدة لجميع أعمال الإرهاب...بما فيها الغارات الأخيرة داخل إسرائيل، معتبرينها مجافية للقيم الأخلاقية والروحية التي تشترك

فيها جميع شعوب المنطقة". ("جيرنال أف بلستاين ستديز"، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٤، ص ١٣٧)

وقد تعهد المشتركون:

"ببذل أقصى الجهود لتعيين وتحديد هوية مصدر تمويل هذه الجماعات وللتعاون في عزلها عنه". (المرجع نفسه)

ونؤمن بأن السلام الذي نحن بصدد صنعه مع جيراننا سيترجم إلى تعاون إقليمي كامل. وقد بدأت قبل عامين عملية للتعاون الاقتصادي الإقليمي الشامل بعقد مؤتمر القمة الاقتصادي الأول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء، برعاية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المغرب. وفي العام الماضي، عقد مؤتمر قمة ثان في عمان برعاية صاحب الجلالة الملك الحسين، ملك الأردن. وفي الشهر الماضي، عقد مؤتمر قمة ثالث في القاهرة برعاية الرئيس مبارك.

وقد حضره ألفا مشترك أتوا من ٦١ بلدا، كان من بينها معظم بلدان الشرق الأوسط وكثير من البلدان الإسلامية من خارج المنطقة. وكان موضوع مؤتمر القمة، كما ورد في إعلان القاهرة، هو "البناء من أجل المستقبل: إنشاء بيئة مشجعة للمستثمرين". وفي مؤتمر القمة ذاك، أعاد المشتركون من الحكومات ومن القطاع الخاص تأكيد التزامهم بمواصلة العمل كشركاء من أجل السلام والازدهار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد سلط مؤتمر القمة الأضواء على ما للمنطقة من إمكانيات اقتصادية وتجارية داخلية وخارجية، إضافة إلى برامج الإصلاح التي يضطلع بتنفيذها العديد من الدول في المنطقة، والتي ستوفر مناخا اقتصاديا مشجعا للأعمال التجارية في جميع أنحاء المنطقة. وقد أعاد الممثلون الحكوميون تأكيد التزامهم بإنشاء مصرف للتعاون والإنماء الاقتصاديين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القاهرة. وسيعقد مؤتمر القمة الاقتصادي في العام المقبل في الدوحة بقطر.

وستظل جهودنا الهادفة إلى تحقيق سلام شامل وتعاون إقليمي أكبر ناقصة دون مشاركة سوريا ولبنان. فلسوريا، بوصفها دولة رئيسية في العالم العربي، ذات ماض ثقافي وتاريخي غني، دور كبير تؤديه في دفع عجلة التنمية في المنطقة إلى الأمام. ونعتقد أن بلدينا يمكن أن يحققا فائدة متبادلة من المستوى الأرفع للتعاون السياسي والاقتصادي الذي يحققه تطبيع العلاقات. وأود أن أكرر هنا دعوة إسرائيل لسوريا، بوصفها طرفا في إطار مؤتمر مدريد للسلام، لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل دون شروط مسبقة.

وإن جميع مواطني إسرائيل يأملون في أن تكون حرب يوم التكفير، التي فقدت فيها إسرائيل ألوفا من الشبان في ساحة المعركة، حربنا الأخيرة مع سوريا وأن تحل محل اتفاق فض الاشتباك بين إسرائيل وسوريا، الذي أثبت فعاليته لأكثر من ٢٠ عاما، معاهدة سلام تامة بين بلدينا.

وإن إسرائيل تتطلع إلى استئناف المفاوضات مع سوريا. ويتعين على سوريا ذاتها أن تقرر ما إذا كانت ترغب في تعزيز السلام أو في إدامة الصراع. فالإشارات الصادرة مؤخرا من دمشق تركت الجواب على ذلك السؤال محاطا بالغموض. وفي الأيام القليلة الماضية، هدد السفير السوري لدى مصر وجامعة الدول العربية، في خطاب ألقاه في جامعة الأسكندرية، باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد إسرائيل. وقد نقلت جريدة "الأهرام" المصرية الملاحظات التي أدلها بها السفير في ذلك الشأن. ويعد ذلك الخطاب أول مرة يعترف فيها مسؤول سوري بامتلاك سوريا خبيئة من الأسلحة الكيميائية تخطط لاستخدامها ضد إسرائيل. وتتناقض تلك الملاحظات المزعجة إلى أبعد حد تناقضا مباشرا مع الادعاءات السورية بأن سوريا ملتزمة بعملية السلام وبحل المسائل المثيرة للنزاع بيننا من طريق المفاوضات المباشرة.

ولا ينبغي أن تخامر إنسانا أية شبهة. فإسرائيل تحن إلى السلام، ولكننا إذا هوجمنا، فسندافع عن أنفسنا كما فعلنا في الماضي.

أما فيما يتعلق بلبنان، فينبغي أن نتذكر أن حدودنا مع لبنان كانت طوال سنوات عديدة هي الجزء الأكثر

هدوءا في حدودنا كلها. ولقد كان يقال إن لبنان سيكون الدولة العربية الثانية التي توقع معاهدة للسلام مع إسرائيل، منتظرة فقط دولة أخرى تتخذ الخطوة الأولى. ولسوء الحظ، ما برح جنوب لبنان، منذ عام ١٩٧٦، قاعدة لشن الهجمات على إسرائيل. واسمحوا لي بأن أعرب من جديد عن موقف إسرائيل: ليست لنا أية مطالب إقليمية في لبنان. وإن القضية الوحيدة القائمة بيننا وبين لبنان هي المحافظة على أمن كل من شمال إسرائيل وجنوب لبنان. ولن يصبح الأمل في السلام بين بلدينا حقيقة واقعة إلا عندما يجرد إرهابيو حزب الله من السلاح وتمد الحكومة اللبنانية سيطرتها الفعلية إلى الحدود الدولية.

وليس سرا أن سوريا تتمتع بنفوذ كبير على لبنان وسياساته وأن ألوفا من الجنود السوريين منتشرون في لبنان. وبالمثل، من الواضح أن أنشطة حزب الله في جنوب لبنان ضد إسرائيل تعتمد كل الاعتماد على الدعم المالي والعسكري الإيراني وعلى الدعم السوقي السوري وأن تلك الأنشطة ستتوقف في حالة انقطاع ذلك الدعم. فسوريا تستطيع أن تقدم مساهمة هامة في عملية السلام من طريق كفالة توقف أنشطة حزب الله وإنهاء تعاونها مع جميع المنظمات الإرهابية الدولية العاملة من الأراضي السورية.

وتحتاج سوريا ولبنان إلى السلام بقدر ما تحتاج إليه إسرائيل وبقية الشرق الأوسط. فسيسمح السلام لسوريا وإسرائيل بأن تستثمرا في الناس عوضا عن الاستثمار في الأسلحة؛ وفي الأمن عوضا عن الحرب؛ وفي الاقتصاد والتنمية عوضا عن المواجهة. وليس ثمة سبيل للتوصل إلى ذلك سوى المفاوضات المباشرة على مستوى صنع القرارات. وهذه هي الطريقة التي تم التوصل بها إلى السلام مع مصر والأردن، وهذه هي الكيفية التي تم التوصل بها إلى التفاهم وإلى الاتفاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومشروع القرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وهو المشروع الذي قدمه وعرضه في وقت أبكر الاتحاد الروسي والنرويج والولايات المتحدة، يعرب عن استمرار المجتمع الدولي في تأييد التغييرات الإيجابية في الشرق الأوسط، واننا نأمل أن يحظى هذا المشروع بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولقد قامت الأمم المتحدة بدور هام في تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين عن طريق وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وإسرائيل ترحب بهذا الدعم وتشجعه، وستواصل العمل عن كثب مع هذه المنظمات لتنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة. وبالإضافة إلى ذلك فإننا، بوصفنا أعضاء في مجموعة الدول المانحة الدولية، سنواصل تقديم المساهمة إلى الفلسطينيين مباشرة.

وتقوم علاقة قوية بين الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي. وتعتقد إسرائيل أن عملية السلام ستحظى بفرصة نجاح أكبر إذا ما تدعمت البنية الأساسية الاقتصادية الإقليمية. ولن نستطيع القضاء على الفقر واليأس اللذين يولدان الكراهية والتعصب وسفك الدماء إلا بهذه الطريقة. إن السلام في متناول اليد. فدعونا نعمل معا لكي نجعله حقيقة واقعة.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): تمر منطقة الشرق الأوسط حاليا بفترة انتقالية من حقبة حفلت بالصراع والحروب، إلى مرحلة جديدة تبشر بأن يسودها السلام العادل والشامل بين شعوب المنطقة. بل وتلقي هذه المرحلة أعباء إضافية على جميع الأطراف المهتمة برفاهية وأمن واستقرار شعوب المنطقة. فلا يجب أن يسود لدينا اعتقاد بأن استمرار تقدم عملية السلام سيتم بصورة آلية، بل الحقيقة أن جميع الأطراف المعنية مطالبة بإعطاء مزيد من الدفع للمفاوضات. نحن نقول هذا، لأن منطقة الشرق الأوسط بدأت، وما زالت، منذ الشهور الأخيرة تمر بأزمة كادت تقصم ظهر عملية السلام، نجمت عن تردد الحكومة الإسرائيلية في العمل طبقا لأساسيات السلام المتفق عليها - ربما لعدم إيمانها العميق بها - مما هدد بالعودة إلى مفاهيم وسياسات، وحتى ممارسات، كان من المفروض أن تنتهي ببدء مفاوضات السلام في مدريد.

ولكن الرد العربي على السياسات الجديدة للحكومة الإسرائيلية جاء متبلورا في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي، حيث أكد العرب على تمسكهم بمواصلة عملية السلام العادل وفقا للمبادئ التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد، وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وفي ظل قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

إننا نتابع بقلق شديد قرارات الحكومة الإسرائيلية بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وإنشاء الجديد منها في الضفة الغربية، وفي القدس العربية المحتلة، وفي قطاع غزة، وفي مرتفعات الجولان السورية. ونعتبر أن ما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من إجراءات في هذا الشأن يزيد من عوامل التوتر في المنطقة ويشجع على زيادة أعمال العنف، فضلا عن أن هذه الممارسات تفقد الثقة بمصداقية الحكومة الإسرائيلية بالمضي قدما في عملية السلام وتهدد بنسفها.

ومما يدعو للقلق بصورة خاصة المبادئ التوجيهية الجديدة التي اعتمدتها حكومة إسرائيل والبيانات التي أدلى بها رئيس الوزراء فيما يتعلق بأساس عملية السلام، بما في ذلك تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك القضايا المتصلة بالتسوية النهائية وخاصة القدس الشريف والمستوطنات وعودة اللاجئين والسيادة الفلسطينية. وهي مبادئ وبيانات جديدة تخرج عن المبادئ المتفق عليها وتربط تنفيذ اتفاقات السلام المعقودة بقضايا داخلية جديدة. وقد تأخر إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل ثم أرجئ مرة أخرى مما شجع على عمليات الاستفزاز من جانب المستوطنين اليهود وأدى إلى زيادة التوتر في هذه المدينة بدرجة كبيرة. إن استمرار انعدام المرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة يمس بوضع وسلامة الأراضي الفلسطينية بوصفها وحدة إقليمية واحدة، منصوصا عليها في الاتفاقات، ويؤدي إلى عرقلة ممارسة السلطة الفلسطينية لمسؤولياتها وإلى زيادة تفاقم سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية في الأراضي المحتلة.

وتنص الاتفاقات المعقودة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة من أجل إقامة أسس متينة للثقة المتبادلة وحسن النية بين الجانبين. ولقد أكدت الأمم المتحدة للسلطات الإسرائيلية أن احتجاز السجناء داخل إقليم السلطة القائمة بالاحتلال يعد انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، وطلبت الأمم المتحدة إلى إسرائيل أن تحترم التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. ولكن السلطات الإسرائيلية لم تعر بالا لمطالبة الأمم المتحدة.

تفيد التقارير الدولية أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد قرر في ٣ آب/أغسطس الماضي رفع القيود التي كانت الحكومة السابقة قد فرضتها في عام ١٩٩٣ على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبسيط إجراءات الموافقة على عملية البناء عن طريق وضعها مباشرة تحت مسؤولية وزير الدفاع. وفيما بعد أفادت التقارير بأن الحكومة الإسرائيلية تعهدت بتوفير ما يساوي ٥ ملايين دولار كمعونة للمستوطنين اليهود، وأن عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد زاد بنسبة ٤٥ في المائة.

نحن نرى أن سياسات وممارسات الاستيطان هذه هي من أخطر التهديدات التي تواجه الشعب الفلسطيني وعملية السلام ذاتها، وتتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة، وتتعارض أيضا مع أحكام الاتفاقات التي تنص على الحفاظ على سلامة ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الفترة الانتقالية، انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للمنطقة.

ولقد رحبنا في البدء بالاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية المعقودة إلى حد الآن على اعتبار أنها لبنة في اتجاه وضع إعلان المبادئ موضع التنفيذ الكامل ووفق الجدول الزمني المتفق عليه، مما يمكن من تركيز دعائم الحكم الذاتي الفلسطيني وإرساء أسسه السياسية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية، تمهيدا لتكريس الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وفي تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف بإذن الله.

فالقدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل إسرائيل عام ١٩٦٧ وتخضع للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وينطبق عليها ما ينطبق على بقية الأراضي الفلسطينية، فلا شرعية لضم القدس، كما لا شرعية للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتغيير تركيبتها السكانية والعمرانية. وإذ نعود لنذكر من جديد بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الخاص بمدينة القدس الشريف الذي يؤكد عدم الاعتراف بما يسمى بـ "القانون الأساسي" لمدينة القدس والذي يدعو الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في مدينة القدس إلى سحبها، فإننا نهيب بالدول الأعضاء الالتزام بهذا القرار لأن مخالفته تناقض قرارات الشرعية الدولية وتتعارض حتى مع إعلان المبادئ، فضلا عن أنها عقبة رئيسية إذ يتوقف على قضية القدس الشريف مصير عملية السلام في الشرق الأوسط برمتها.

إن التوجه نحو السلام هو كل ولا يتجزأ ولا يمكن أن يتكلل ذلك التوجه بالنجاح إلا إذا شمل جميع المسارات الأخرى. وللأسف، لم نلاحظ أي تقدم حقيقي على المسار السوري.

وتفيد التقارير الدولية عن تدهور في الأوضاع الإنسانية لعرب الجولان بسبب ممارسات القمع والاضطهاد التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال تشهد قرى مجدل شمس وبقعاتا ومسعدة وعين كونيا والفجر أبشع أنواع الإرهاب من تدمير المباني، وخنق الحريات الأساسية الشخصية. فمثلا تمنع سلطات الاحتلال السكان العرب للجولان من زيارة ذويهم وأقاربهم في وطنهم الأم سوريا، وتفرض على كاهلهم ضرائب عالية استنادا إلى معايير تعسفية، فهناك ضرائب إسكان، وضرائب بلدية وضرائب اشتراكات فيما يعرف باسم التأمين الوطني وقروض إلزامية تذهب بأكثر من نصف دخل العاملين في الصناعة والتجارة.

والواقع أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تكاد تفرض الضرائب على كل شيء يتملكه الإنسان العربي في الجولان السوري، كما أن إحكام القبضة الاقتصادية على السوريين في الجولان المحتل لا يترك لهم سوى خيار واحد وهو العمل بأجور متدنية في قطاعي التشييد وبناء الطرق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تقوم السلطات الإسرائيلية بمواصلة التوسع في المستوطنات القائمة ومواصلة الاستيلاء على الأراضي وإحضار مهاجرين جدد لتوطينهم في هذه الأراضي العربية السورية المحتلة.

ولا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط دون الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري المحتل، وتفكيك المستوطنات استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالجولان.

أما فيما يتعلق بالمسار اللبناني - الإسرائيلي، فذلك يحكمه القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي بشكل واضح لا لبس فيه بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية المحتلة.

إن السلام في الشرق الأوسط لن تكتمل شموليته ولن يتحقق له الاستقرار إلا بوضع نظام أمن إقليمي محكم يقوم على ترتيبات توفر الأمن المتساوي لجميع الأطراف بأقل مستويات من التسلح، وتخلي المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، نووية، وكيميائية وبيولوجية ووسائل إيصالها.

إن المملكة العربية السعودية ترى أن تقوم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي جهات الإيداع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي تبنت القرار الخاص بالشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها باتخاذ خطوات محددة لبدء إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إننا نطالب إسرائيل من فوق هذا المنبر أن تعود إلى إطار السلام وفقا للاتفاقات التي عقدت والمرجعيات التي تقررت والمبادئ التي تم الاتفاق عليها. إن السلام العادل هو الركيزة الأساسية للاستقرار في الشرق الأوسط وعلى الرغم من موقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة غير المواتي تجاه عملية السلام، فإن السلام الحقيقي مدفوعا برغبة شعوب المنطقة سوف يتحقق بإذن الله لأن الأعمال بالنيات، ولقد عقد العرب نية السلام فلا بد أن تتجاوب جميع

الأطراف مع نية السلام هذه. وإننا ندعو راعيي مؤتمر السلام في مدريد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وكذلك الاتحاد الأوروبي إلى التحرك السريع والفعال للمحافظة على قوة الدفع التي حققتها عملية السلام وإجبار إسرائيل على الالتزام بأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٢٥٢ (١٩٦٨) وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام حتى تنعم منطقة الشرق الأوسط بالأمن والاستقرار مثلما كانت في الماضي.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن البرازيل بوصفها بلدا أسهم التنوع الديني والعرقي في إثراء ثقافته، رحبت مرارا وتكرارا بالإنجازات الرئيسية المشاهدة في الحالة في الشرق الأوسط في السنوات القليلة الأخيرة.

وإن عقد مؤتمر السلام في مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وتوقيع إعلان المبادئ في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والاتفاق المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا في القاهرة، في أيار/مايو ١٩٩٤ والاتفاق بشأن النقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات في آب/أغسطس ١٩٩٤ والاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بالإضافة الى تكوين السلطة الفلسطينية - كل هذه كانت بشير خير لمستقبل عملية السلام في المنطقة.

وأود أيضا أن أؤكد على أهمية توقيع الاتفاق بين اسرائيل والأردن على جدول الأعمال المشترك في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واعتماد إعلان واشنطن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، وتوقيع معاهدة السلام في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إذ كان لي شرف حضوره شخصيا.

وبالرغم من هذه التطورات الهامة، شهدت عملية السلام بعض النكسات أخيرا. فإن اغتيال رئيس الوزراء أسحق رابين في تشرين الأول/أكتوبر من السنة الماضية قد أصاب بصدمة عميقة جميع الذين يؤيدون السلام. وكان أيضا موجة الهجمات الانتحارية بالقنابل في اسرائيل في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦ باعثة على الأسف. وفي الماضي القريب، شكلت الصدامات العنيفة في الضفة الغربية وغزة تهديدا جديدا لمواصلة الحوار في المنطقة.

ولدى الحكومة البرازيلية أمنية قوية بأن تستأنف فورا الأطراف المعنية في عملية السلام مسار الحوار والوفاق الطيب، على أساس الاتفاقات المبرمة بالفعل. وفي هذا السياق، فإن من الضروري تحقيق حل منصف وسريع للمسائل المتصلة بمدينة الخليل في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تؤدي المفاوضات السورية - الإسرائيلية الى مزيد من الإسهام في التسوية السلمية. وتؤكد الحكومة البرازيلية أيضا مرة أخرى قلقها إزاء الحالة في لبنان وتكرر مرة أخرى ذكر التزامها الراسخ بسيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدة أراضيه، داخل حدوده المعترف بها دوليا، كما ورد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

والوفد البرازيلي، إذ يذكر بالأهمية القصوى للمحادثات الثنائية، بواسطة بعض الدول ذات الاهتمامات المشروعة في تسهيل حل شامل للحالة في الشرق الأوسط، يشيد أيضا بدور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه والذي تقوم به طوال السنوات في هذا الميدان، ليس عن طريق حفظ السلام فحسب ولكن أيضا من خلال المساعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ونثني على العمل الذي قامت به الأمم المتحدة حتى الآن ونذكر بمسؤوليتها الدائمة فيما يتعلق بتسوية القضية. كما نقدم كلمة تقدير للدور البالغ الأهمية الذي قامت به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مبيلنغان (الفلبين).

ولا غنى عن تعزيز التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة للتنفيذ الكامل لإعلان المبادئ. ونؤيد بقوة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية كشرط لا غنى عنه لخلق بيئة بناءة في المنطقة.

وإن مشاركة المجتمع الدولي في الجانب الاقتصادي من عملية السلام ضرورية أيضا. ونتيجة لمؤتمر مدريد،

أنشئ صندوق متعـــدد الأطراف في عام ١٩٩٣، تحت إشراف البنك الدولي، بغية تقديم ١,٢ بليون دولار أمريكي الى السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، كانت المنح التي قدمت حتى الآن الى الصندوق قليلة على نحو مخيـــب للآمـــال. ونأمل بإخلاص في أن تفي بهذه الالتزامات المالية البلدان التي تحملت المسؤولية في هذا المجال، بغية مساعدة السلطة الفلسطينية على مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها.

وتواصل البرازيل متابعة تطورات الأحداث في المنطقة باهتمام بالغ ولا تزال على استعداد لتقديم إسهامها في جهود السلام. وبهذه الروح، استضاف بلدي الحلقة الدراسية الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة وندوة المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين المعقودة من ٢٠ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ في ريو دي جانيرو. والحكومة البرازيلية، إذ تدرك تماما أهمية الانتعاش الاقتصادي كجزء لا يتجزأ من عملية السلام، قد شاركت بنشاط في مؤتمرات القمة في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية. كما نؤيد أيضا بصفة خاصة برامج التعاون التقني والعلمي.

وتجدد الحكومة البرازيلية تأييدها القوي لمواصلة المفاوضات التي نحن على اقتناع بأنها ستؤدي في نهاية المطاف الى حل تفاوضي شامل ودائم للحالة في الشرق الأوسط وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وندرك العقبات التي يتعين على جميع الأطراف المعنية في العملية التغلب عليها بغية توطيد السلم. ولكننا نشجع جميع المعنيين بحق بتحقيق السلم في تلك المنطقة المضطربة من أجل المثابرة في جهودهم لتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتوفيق.

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يثني وفدي على الجهود التي يبذلها الأمين العام في إعداد تقارير شاملة عن الحالة العامة في الشرق الأوسط. وتذكر هذه التقارير المجتمع الدولي بالجهد الكبير المطلوب بذله لتحقيق سلم دائم وشامل في الشرق الأوسط.

ومنذ توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق المؤقت الذي تلاه بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تقدمت عملية السلام في الشرق الأوسط بسجل مختلط. وتولد بعض التفاؤل من جراء تطورات إيجابية قليلة على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي لعملية السلام، ولا سيما إعادة وزع القوات الإسرائيلية من المدن الرئيسية في الضفة الغربية وإجراء انتخابات عامة لشغل مختلف مناصب السلطة الوطنية الفلسطينية.

بيد أن هذه الحالة النفسية قد حل محلها بسرعة الإحباط والغضب المتزايدان إزاء تراجع الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن بعض المجالات الحيوية للمفاوضات. وبالمثل، لم يحرز تقدم في مسارات أخرى لعملية السلام وبدلا من ذلك، نسمع أصوات منذرة بالسوء تعزز مخاوفنا من الانتكاس النهائي الى حالة من الريبة والتوتر وتزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتدور السياسات في الشرق الأوسط حول مسائل مترابطة، مسائل ضمان تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال بأكمله، واستعادة الحقوق في الأرض والسيادة على الأراضـــي والموارد. ولا تزال قضية فلسطين لب سياسات الشرق الأوسط، وإن إحراز أو عدم إحراز أي تقدم على هذا المسار، فإن مسار عملية السلام، سيترتب عليه أثر في جميع المسارات الأخرى. وفي الحقيقة، فإن حل قضية فلسطين مفتاح تحقيق سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط.

والتقرير الذي صدر منذ عهد قريب عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتقرير الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة أوضحا ببلاغة استمرار انتهاك حقوق وأماني الشعب الفلسطيني. ومما ينذر بالشر رفض الحكومة الإسرائيلية احترام وتنفيذ أحكام اتفاقات السلام التي سبق الاتفاق عليها. إن موقف الحكومة الإسرائيلية، الذي استبدل المبدأ المتفق عليه، مبدأ الأرض مقابل السلام، بصيغة الأمن مقابل السلام على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وجـّه ضربة شديدة لعملية السلام. وإن التأخير الذي لا داعي له في سحب القوات الإسرائيلية من الخليل، بشتى الذرائع الأمنية، ليس من شأنه إلا توسيع فجوة الثقة بين

الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية. كما أنه يثير شكوكا خطيرة حول دوافع الحكومة الإسرائيلية والتزامها بعملية السلام. ولا شيء يمكن أن يبرر المطلب الإسرائيلي بتقسيم مدينة الخليل بين سكانها الفلسطينيين البالغ عددهم ٠٠٠ ١٢٠ والمستوطنين الإسرائيليين البالغ عددهم ٤٥٠ مستوطنا الذين هم في واقع الأمر أجانب. والمجتمع الدولي قد جهر بصوته رافضا ذلك الموقف وطالب بأن تسحب إسرائيل قواتها من الخليل دونما إبطاء بغية تسهيل عودة مناخ الثقة حتى يمكن تحقيق المزيد من التقدم في مجالات أخرى من عملية السلام.

ومن المؤسف أن إسرائيل على مدى الشهور العشرة الماضية تواصل بقوة انتهاج سياسة الحصار والعقاب الجماعي ضد الناس في الأراضي المحتلة. والهدف الظاهر لذلك هو إضعاف معنويات الشعب الفلسطيني. ولقد أحدثت تقييدات حركة الناس والسلع داخل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ومناطق أخرى بما فيها إسرائيل ذاتها أثرا مدمرا على اقتصاد ومعنويات الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والأمر الأكثر مداعاة للأسف أن إسرائيل ترفض السماح بالمرور الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك تتعدى على ممارسة السلطة الفلسطينية لمسؤولية الحكم الذاتي. وإن التدخل في شؤون السلطة الفلسطينية ينتهك أيضا روح اتفاقات السلام.

وإن قرار إسرائيل الأخير باستئناف مصادرة الأراضي بغية توسيع المستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة أصبح مصدر تهديد آخر لعملية السلام. وإن الزيارة التي قام بها مؤخرا رئيس الوزراء الإسرائيلي لإحدى المستوطنات، والتي سلطت الأضواء عليها، تشكل استفزازا وإهانة للشعب الفلسطيني ومن المرجح أن تعزز القوى التي تعتزم عرقلة عملية السلام. وتتخذ إسرائيل أيضا تدابير لإحداث تغييرات ديمغرافية وجغرافية في القدس وفي الوقت ذاته تواصل رفض مناقشة مسألة مدينة القدس الشريف. ولا يوجد أي مبرر لدعوى إسرائيل بأنها ترى أن مسألة القدس غير قابلة للتفاوض. وفي ظل هذه الظروف فإن الأمل في إعمال الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في نهاية المطاف، عاصمتها القدس، يبدو كما كان من قبل عصي المنال.

ولا يزال الموقف متجمدا أيضا بالنسبة لاستيطان مرتفعات الجولان السورية، التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ حرب ١٩٦٧. ولا تكتفي إسرائيل بالتسويف في إجراء مفاوضات جادة مع سوريا، في إطار عملية السلام العربية - الإسرائيلية، بل ما فتئت تحاول باستمرار تغيير الطابع الديمغرافي والقانوني لتلك البقعة من الأراضي المحتلة، منتهكة بذلك جميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذا الجانب من المسألة.

وبنغلاديش تدين جميع محاولات إسرائيل في هذا الشأن وتشاطر الآخرين في دعوة إسرائيل إلى الكف عن تغيير التشكيل الديمغرافي والمركز القانوني لمرتفعات الجولان السورية المحتلة، بما في ذلك إنشاء مستوطنات جديدة وفرض قوانينها على المواطنين السوريين في المناطق المحتلة. كما ندعو إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير قمعية ضد السكان السوريين في منطقة الجولان. ويسرنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار بشأن هذا الموضوع. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

إن لبنان ضحية أخرى لعدوان إسرائيل واحتلالها غير الشرعي. فشعب الجنوب اللبناني يعاني يوميا تقريبا من الآثار الضارة للاحتلال الإسرائيلي. ولا تزال إسرائيل تنتهك السلامة الإقليمية لدولة مستقلة وسيادتها عن طريق احتلال جزء من إقليمها باسم الأمن. وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي لا يزال شعب جنوب لبنان يعاني المضايقات والاعتقالات وعمليات التعذيب والاضطهاد والسجن إلى جانب الترحيل الجماعي والمصادرة والتدمير التعسفي لحياة الناس وممتلكاتهم. وبنغلاديش تدين على الدوام الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان بما يتسبب فيه من انتهاك حقوق الإنسان هناك. ونكرر نداءنا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بانسحاب القوات الإسرائيلية الكامل وغير المشروط من الأراضي المحتلة في لبنان. ونعتقد أن شعب لبنان له الحق في ممارسة سلطته السيادية على إقليمه المعترف به دوليا وأنه تقع على جميع الدول مسؤولية رسمية باحترام ذلك الحق.

إن السلام عملية تقوم على المشاركة، وهو شرط أساسي مسبق للأمن. وإن إسرائيل بتوقيعها على اتفاقات السلام، قبلت ضرورة السعي من أجل التوصل إلى الأمن والسلم بالمشاركة مع جيرانها بمن فيهم الشعب الفلسطيني. وإن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة والإفراج عن جميع السجناء الفلسطينيين والعرب، والسماح للسلطة الفلسطينية بممارسة سيطرتها على أراضيها ومواردها، والتفكيك الفوري للمستوطنات في الأراضي المحتلة وإنشاء علاقة تعاونية مع جيرانها - كلها يمكن أن تهيئ أساسا قويا لانتهاج استراتيجية ترمي إلى تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤكد على أهمية قيام الأمم المتحدة بدور أكثر قوة في عملية السلام كما نواصل تشجيع مختلف وكالات الأمم المتحدة على بذل الجهود لمساعدة الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى الخاضعة للاحتلال.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن ارتياح بنغلاديش للتوقيع مؤخرا على مذكرة التفاهم التي تسمح للعراق بأن يصدر كمية محدودة من النفط لاستيراد مواد غذائية. وبنغلاديش، بينما تعارض بثبات العدوان على جار، الأمر الذي أدى إلى فرض الجزاءات على العراق في عام ١٩٩٠، ترى أن استمرار تعاون العراق مع المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته بمقتضى قرارات مجلس الأمن المختلفة يساعد على رفع جزاءات الأمم المتحدة ضده في نهاية المطاف. وتعتقد بنغلاديش أنه ينبغي أن تكون حكمة وراء الجزاءات التي ينبغي أن تستخدم وفقا للقوانين والمعايير الدولية، حتى لا تؤدي إلى معاناة كبيرة للقطاعات الضعيفة في المجتمع. إن اتخاذ أي قرار من طرف واحد أو على نحو غير متبصر أو غير رشيد بفرض الجزاءات يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الدعم لهذه الأداة الهامة من أدوات العمل العقابي الدولي.

السيد العواضي (اليمن): إن الجمهورية اليمنية، إنطلاقا من مواقفها الإيجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط والتي دشنت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وتضمنت تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس الالتزام والاحتكام لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، وما تلاها من اتفاقيات وبروتوكولات في هذا الصدد، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، لتؤكد على ضرورة أن يكون السلام شاملا وعادلا ودائما كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، وبما يكفل استئصال عوامل العنف ويقضي على أسباب التطرف ويرسخ قيام التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب.

وانطلاقا من مواقفنا تلك، فإننا نعبِّر عن قلقنا من العودة إلى السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخاصة حول مدينة القدس الشريف، وبناء المستوطنات وتدمير منازل الفلسطينيين، وإنشاء طرق التفافية مخصصة للمستوطنين الإسرائيليين، واستمرار الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، ورفض إخلاء القوات الإسرائيلية من الخليل.

إن تلك الممارسات الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات والتعهدات التي أبرمتها اسرائيل مع السلطة الفلسطينية، ولا يمكن إلا أن تؤدي إلى تصعيد التوتر والعودة بعملية السلام إلى نقطة البداية، بل وتعثرها برمتها.

ولذلك فإننا نؤكد على أهمية تحقيق تقدم سريع للتسوية النهائية المؤدية إلى منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، وخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، وفق قرارات الشرعية الدولية والقواعد الأساسية التي انطلق منها مؤتمر مدريد، وعلى أن تنطلق المفاوضات على جميع المسارات من تلك المبادئ واحترام جميع الأطراف لتعهداتها.

وفي هذا السياق، فإن الجمهورية اليمنية بينما ترحب باتفاق إعلان المبادئ الأساسي في أوسلو بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، والاتفاقات المرتبطة به وبكل الخطوات والتطورات الإيجابية على طريق السلام، فإنها تؤكد ترحيبها أيضا بالاتفاق بين الأردن وإسرائيل، ونأمل في أن يكون خطوة نحو السلام العادل والدائم والشامل وتهيئة للانسحاب الإسرائيلي الكامل أيضا من الجولان السوري وجنوب لبنان. ونهيب

بالراعيين الأمريكي والاتحاد الروسي بتشجيع الحكومة الإسرائيلية الجديدة في استئناف عملية السلام التي كانت قد قطعت شوطا لا بأس به بعد مؤتمر مدريد وإعلان اتفاق المبادئ لكي لا يبدأ فقدان الأمل لدى شعوب المنطقة بعد أن كان هذا الأمل قد انتعش خلال الفترة السابقة من مقدم الحكومة الإسرائيلية الجديدة في أيار/مايو ١٩٩٦.

إن كل ما يمكن أن يدعو إليه المجتمع الدولي ككل، فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، دعت إليه البيانات الختامية لكل من قمة الدول السبع الصناعية بمشاركة روسيا في ليون، والقمة العربية في القاهرة، وقمة الاتحاد الأوروبي في فلورنسا، والقمة الافريقية في ياوندي. وتبرز أهمية هذه القمم أنها انعقدت متزامنة في نهاية حزيران/يونيه ومطلع تموز/يوليه من هذا العام بعد أن تدهورت المسيرة السلمية في منطقة الشرق الأوسط عقب تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة السلطة في إسرائيل.

ومن الجدير بالذكر أن ثمة رابطا مشتركا بين تلك البيانات الأربعة الصادرة عن تلك القمم يتمثل في التشديد على مرجعية عملية السلام، وأسسها، خصوصا قرارت مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وحثها على ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ظل عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، واستئناف المفاوضات في أقرب وقت مع السلطة الفلسطينية وسوريا ولبنان.

كان تشديد بيانات القمم على أسس عملية السلام ودعوتها إلى استئنافها بمثابة رسالة للأطراف ذات الصلة، وخاصة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بأنه ليس بوسعها الالتفاف على أسس العملية السلمية، لأن مصالح الدول المعنية أكبر وأهم من أن تسمح لطرف من الأطراف أن يضر بها من خلال برنامج خاص متناقض مع مبادئ الشرعية الدولية، وفي مقدمتها مبدآن هما عدم جواز حيازة أراضي الغير بالقوة، والأرض مقابل السلام.

وفي هذا المقام، ترحب بلادي ببيانات القمم الدولية التي طالبت جميع الأطراف المعنية بتنفيذ التزاماتها فورا ودون تردد، وهو ما يشكل مبعث طمأنتنا وشعورنا بالارتياح في مسيرة العملية السلمية في الشرق الأوسط.

إن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يجب أن يقترن بتحقيق الأمن والاستقرار من خلال التزامات متساوية لكل دول المنطقة، ويجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وبضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وإخلاء المنطقة من مخاطر أسلحة الدمار الشامل كافة، انطلاقا من أن أمن الدول يمكن ضمانه من خلال تسوية سلمية تحترم حقوق كل الأطراف ومصالح جميع المتفاوضين وأن يبنى التفاوض على ركائز التفاهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وينطلق من قاعدة الأرض مقابل السلام.

وفي هذا السياق نعبّر عن ارتياحنا للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقّعها معالي الدكتور عبد الكريم علي الارياني، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، خلال تدشين هذه الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وستقوم بلادي، الجمهورية اليمنية، بإجراءات التوقيع على المعاهدة تقريبا.

إن مسيرة السلام تواجه حاليا مخاطر وتحديات تعوق تحقيق أهدافها. فهناك تباطؤ وتعمد إسرائيلي في ممارسة المماطلة والتسويف لمواصلة المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية تأسيسا على ما توصل إليه الطرفان مع الحكومة الإسرائيلية السابقة، ويأتي في مقدمة ذلك الالتزام الكامل بالانسحاب من الجولان السوري وجنوب لبنان المحتلين، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا نؤكد أيضا على ضرورة التزام اسرائيل باحترام سيادة واستقلال لبنان الشقيق والافراج عن المعتقلين والمحتجزين اللبنانيين في المعسكرات الاسرائيلية وتحمل تعويض لبنان عن جميع الأضرار

التي لحقت به جراء الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أراضيه وشعبه.

وفي الختام أود أن أعرب عن أملنا في أن يتكاتف المجتمع الدولي صوب تشجيع استئناف العملية السلمية في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار في المنطقة والأمن والسلم الدوليين.

السيد العوضي (الكويت): يلقى بند الحالة في الشرق الأوسط، الذي نناقشه اليوم اهتماما دوليا يعكس أهمية وحيوية هذه المنطقة، وأهمية استتباب الأمن والاستقرار بها. فقد عانت شعوب منطقة الشرق الأوسط ولسنوات عديدة من ويلات الحروب وعدم الاستقرار وغياب الطمأنينة والثقة. كما أدت هذه الحروب، وبكل أسف، إلى بعثرة كافة جهود التنمية والسلام ليتم استبدالها بجهود التسابق نحو بناء الترسانات العسكرية، والتحفز نحو الدخول في حرب تلو الأخرى، وهدم كافة عناصر الثقة في مبادئ السلام والأمن لدى شعوب المنطقة. وأصبح السلام حلما يراود ليس شعوب هذه المنطقة فحسب، بل شعوب العالم أجمع.

لقد استبشرت شعوب المنطقة خيرا بانطلاق العملية السلمية في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وأصبح حلم السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط على وشك التحقيق. إلا أن شعوب المنطقة وجدت أن هذا الحلم تحقيقه صعب نتيجة للتعثر الملحوظ الذي أصاب هذه العملية ولأسباب باتت واضحة ومعروفة للجميع، تتلخص في السياسات والممارسات اللامسؤولة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية الجديدة. فلم يعد العقل والمنطق والحوار بمثابة العوامل الرئيسية للاستقرار والسلام في المنطقة، بل أصبحت مبادئ الأمن أولا، وسياسات العنف والتعنت والمماطلة التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية مبادئ تتحكم بمسار ومستقبل العملية السلمية في الشرق الأوسط.

والكويت سبق وأن رحبت، في عدة مناسبات، بانطلاق العملية السلمية. كما رحبت بالاتفاقات الثنائية التي وقعت في إطار العملية السلمية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل وذلك في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥، وكذلك بين الحكومة الأردنية واسرائيل عام ١٩٩٤. ونادت الكويت دوما بأهمية احراز تقدم على المسارين السوري واللبناني بهدف الوصول إلى حل يضمن حقوق كافة شعوب المنطقة وعلى أساس المرتكزات التي قامت عليها عملية السلام، وبالتحديد قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتشعر الكويت بقلق شديد نتيجة لهذا التعثر الذي أصاب مسيرة السلام، خاصة بعد اتخاذ الحكومة الجديدة في اسرائيل مواقف تتعارض مع القواعد التي قامت عليها العملية السلمية في مدريد.

إننا في الكويت ندرك خطورة استمرار الحكومة الاسرائيلية في اتباع نمط الممارسات التي تنتهجها والتي تشكل عقبة أمام تحقيق حلم السلام في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من الاتفاقات التي تم التوصل اليها في إطار العملية السلمية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، ظل الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو ذاته لم يتغير. فما زالت اسرائيل السلطة القائمة على الاحتلال تتبع وتنفذ سياساتها القديمة المنافية للقوانين والأعراف الدولية، كالاعتقالات دون وجه حق، وإغلاق المناطق الفلسطينية، وفرض سياسات الحصار والعقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني، هذا فضلا عن سياسة التوسع الاستيطاني المستمر التي تصر عليها اسرائيل ويؤكدها القرار الأخير الذي اصدرته الحكومة الاسرائيلية بتوسيع المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس وفي مرتفعات الجولان السورية، والذي يعتبر انتهاكا فاضحا لمبادئ القانون الدولي والقرارات الدولية وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كما تابعت الكويت، وبكل أسف، الخطوات الاسرائيلية التي اتخذتها في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، وذلك عندما قامت بفتح نفق تحت السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك وفي إطار السياسة التي تتبعها باستفزاز المشاعر العربية والاسلامية، وأيضا في إطار سياسة التهويد ومحاولات تغيير المعالم العربية والاسلامية والوضع القانوني للقدس الشريف. إن الكويت لتدين كافة هذه الإجراءات غير المبررة من قبل الحكومة الاسرائيلية وتطالبها بأن توقف هذه الممارسات وتلتزم بمسؤولياتها في الحفاظ

على الهوية العربية والاسلامية لهذه الأماكن المقدسة.

لا بد أن تدرك اسرائيل أن العملية السلمية عملية متكاملة لا يمكن فصل حلقاتها عن بعضها البعض. لذلك ترى الكويت أن الانسحاب الإسرائيلي من الجولان هو محك الاختبار لصدق نوايا اسرائيل في رغبتها في السلام العادل والمتكافئ. وإنطلاقا من هذه الحقائق تؤيد الكويت موقف الشقيقة سوريا المتمسك باستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها، واضعين في الاعتبار ما أشرت اليه سلفا من أن مسيرة السلام عملية متواصلة لا تتوقف عند حد معين قبل الوصول إلى الهدف النهائي.

كما تدعم الكويت موقف أشقائنا في لبنان في التمسك بضرورة تنفيذ اسرائيل جميع بنود قرارات مجلس الأمن، والانسحاب دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية التي تحتلها وذلك بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). فالكويت ستقف دوما مع لبنان حكومة وشعبا لتحقيق آماله وتطلعاته للعيش مع بقية شعوب المنطقة بطمأنينة وازدهار واستقرار مستمر.

إن السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط يتطلب من الحكومة الاسرائيلية مراعاة حقوق الآخرين، والالتزام بالاتفاقات المعقودة، وإظهار النوايا الحسنة، وتحاشي الاستفزاز، والتعامل مع القضايا برأي مستنير لا يؤذي أطرافا أساسية في معادلة السلام في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تدعو الكويت الدول المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ودول الاتحاد الأوروبي، إلى التحرك السريع والفعال للمحافظة على قوة الدفع التي حققتها عملية السلام، وللضغط على اسرائيل للالتزام بأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، من أجل أن تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام وأمن واستقرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد موقف الكويت الثابت في دعم العملية السلمية في الشرق الأوسط من منطلق إيماننا الكبير بأن السلام هدف يستحق العناء والصبر لما له من انعكاسات ايجابية ستلقي بظلالها على شعوب المنطقة كافة، المتعطشة للسلام الحقيقي، السلام الصادق، السلام الذي يجلب معه خيرات التنمية والازدهار والاستقرار.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئنا، منذ بضعة أشهر، نعرب عن قلقنا من تطور الأحداث في الشرق الأوسط، وعدم احراز التقدم في عملية السلام. ولأن لنا مصلحة مباشرة في تحقيق سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط، كان يراودنا أمل صادق، أثناء هذه الأشهر، في أن يثبت أن هذا الجمود الحالي، بعد فترة من التغير وعدم التيقن، مسألة عارضة. وكنا ننتظر طفرة تعيد النشاط إلى عملية السلام. ولكن آمالنا، للأسف، لم تتحقق بعد، ومازال خوفنا يتعاظم.

وتعتقد تركيا أن الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، والإرهاب، والاحباطات الاقتصادية ما زالت تمثل العقبات الرئيسية الثلاث التي تعوق عملية السلام. ولكي تستعيد عملية السلام زخمها، لابد من أن تحترم الأطراف التزاماتها بموجب الاتفاقات القائمة، وأن تتجنب أي إجراء يمكن أن يؤثر سلبا على هذه الاتفاقات. وإذا توصلت المفاوضات الخاصة بإعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الخليل إلى نتيجة ناجحة، فقد تكون هي الطفرة التي مازلنا في انتظارها.

لقد ثبت أن القرارات التي تتعلق بالأماكن المقدسة بصفة خاصة قرارات غير مدروسة وضارة، ففي منطقة ينبغي أن تتعايش فيها كل الأديان التوحيدية الثلاثة في وئام، لا بد من تجنب مثل هذه الإجراءات التي تبث الفرقة وتفتقر إلى الاحساس، مهما كان الثمن. وفي نفس السياق، لا يفوتني أن أذكر مسألة المستوطنات، وأقول إن التوازن الحساس الذي أنشئ في إطار عملية السلام يجب احترامه والمحافظة عليه.

أما إذا أهملت هذه الاعتبارات الحيوية، فقد تعاني جهود السلام في الشرق الأوسط من انتكاسات

خطيرة. وليس بوسعنا أن نشهد عملية السلام التي هي هشة أصلا تتحطم. ونعتقد أن ذكريات مَـن جـادوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام جديرة بأن تمد هذه العملية بأسباب الحياة. ولا شك أن هذا يقتضى من الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتبدي أقصى درجات التسامح.

ومن ناحية أخرى، نرى أن الارهاب ما زال يمثل أحد الأخطار الأساسية التي تهدد السلام في الشرق الأوسط. ومرة أخرى، نؤكد على الحاجة العاجلة إلى أن تعمد البلدان التي تمد الارهاب بدعمها إلى التوقف عن ذلك فورا. ونحثها على الاحجام عن استخدام آفة عصرنا هذه كوسيلة لتحقيق المصالح الذاتية لسياستها الخارجية. ونتوقع من جميع البلدان أن تسهم بنصيبها في هذا الصدد، على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. وتركيا من جانبها، اعترافا منها بحقيقة أن أعداء السلام في منطقتنا لا يترددون في ارتكاب العنف بغية عرقلة الوفاق والاستقرار، تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في تعزيز التعاون في مكافحة الارهاب.

وثمة مسألـة أخرى تثير قلقنا هي الحالـة الاقتصادية والاجتماعيـة في المنطقة. فالزخم الذي اكتسبته حتى الآن عملية السلام في الشرق الأوسط يحتاج إلى ترجمته على وجـه السرعة إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني سواء داخل الأراضي المحتلة أو خارجها. وبمجرد أن يتحقق مستوى معين من الرخاء والاستقرار الاقتصادي، سيتسنى لروح التعاون أن تحل إلى الأبد محل مشاعر الاحباط الحالية التي تغذي الميول المدمرة والتعصب. وفي ضوء الوضع الراهن يكتسب الدعم الملموس الذي يمكن أن يقدمه المجتمع الدولي إلى الشعب الفلسطيني في شكل مساعدات اقتصادية ومالية وتقنية، أقصى درجات الأهمية. وفي هذه المرحلة أود أن أنوه بتوقيع مواد الاتفاق لمصرف التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. ونرى أن هذا المصرف سيشكل أحد الدعائم الأساسية للتنمية المستقرة والمستدامة في منطقتنا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام تركيا بالمساعدة بكل الطرق الممكنة في عملية السلام، والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة ناجعة في المنطقة. وسوف نواصل، في هذا الصدد، مشاركتنا النشطة في جميع الأفرقة العاملة الخمسة في المسارات المتعددة الأطراف لعملية السلام.

وقد دأبت تركيا، بوصفها بلدا من بلدان المنطقة، على تأييد قضية الشعب الفلسطيني العادلة، ونحن على استعداد للاسهام في جميع المبادرات بغية التوصل إلى تسوية تستند إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأود أيضا أن أكرر التأكيد على موقف حكومة بلدي من الحالة في لبنان. إننا نعلق أهمية كبرى على المحافظة على استقلال ذلك البلد وسيادته وسلامته الإقليميـة. كما نشـدد على أهمية أن تنفذ جميع الأطراف المعنية تنفيذا تاما ودقيقا. اتفاقات الطائف المتعلقة بالمصالحة الوطنية، ونشدد مرة أخرى، وبنفس القدر، على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن السلام العادل الدائم والشامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم إلا على أساس حق جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، في أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ختاما، أود أن أكرر نداء حكومة بلدي إلى جميع الأطراف المعنية بأن تبذل كل جهد لدفع عملية السلام قدما في الاتجاه الصحيح، وتحقيق الهدف المشرق المتمثل في استتباب السلام الحقيقي والدائم في الشرق الأوسط.

السيد المعلا (الامارات العربية المتحدة): لقد انقضى على عملية السلام اليوم ما يقارب خمس سنوات، إلا أن التسوية السلمية العادلة والشاملة لمشكلة الشرق الأوسط لم تتحقق بعد. ومن دواعي الأسف أن نجد الحكومة الإسرائيلية الحالية، وفي الوقت الذي استجابت فيه الأطراف العربية لعملية السلام كخيار استراتيجي لتسوية هذه المشكلة، تلجأ إلى التنكر لتعهداتها والتراجع عن التزاماتها القانونية المنصوص عليها في اتفاق مدريد للسلام، المستمد من قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فعلى صعيد المسار الفلسطيني، عمدت هذه الحكومة، بالإضافة إلى انتهاكات لالتزاماتها القاضية بالانسحاب من الخليل والافراج عن المعتقلين والدخول غير المشروط في مفاوضات الحل النهائي، إلى تصعيد نهجها في مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات ولا سيما في مدينة القدس، والتعرض لمقدساتها الاسلامية والتاريخية، وفرض مجمل من القرارات التي تجيز ولايتها الإدارية غير المشروعة، بهدف تغيير التركيبة الديموغرافية والمركز القانوني لهذه المدينة قبل البدء في مفاوضات الوضع النهائي حولها.

أما على صعيد المسارين السوري واللبناني، فقد دأبت هذه الحكومة على اتباع أسلوب المناورة السياسية والتسويف والإمعان في التنكر لالتزاماتها القاضية بالقبول غير المشروط بمبدأ الانسحاب من أراضي الجولان السوري والجنوب اللبناني التي تحتلها، مقابل السلام. بل وعمدت إلى تصعيد حالة التوتر والعنف وفرض الهيمنة العسكرية على هذه الأراضي، مما وقف حجر عثرة أمام استئناف هذه المفاوضات، بل وأفقد اسرائيل مصداقيتها، وشكك في نواياها المعلنة إزاء عملية السلام برمتها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتبر سياسة الاستيطان والتهويد الاسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري وفرض الأمر الواقع بالقوة من خلال إجراءات البطش التعسفي وسلسلة الغارات الجوية التي اعتادت بين الحين والآخر اللجوء إليها في جنوب لبنان وبقاعه الغربي، باطلة ومرفوضة لانتهاكها لقرارات الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. إن استمرار هذا النهج الاسرائيلي المتعارض مع أجواء السلم والمتغيرات الإيجابية الدولية من شأنه أن يدخل المنطقة في سلسلة من المظاهر الجديدة للعنف والتدهور الأمني ذات الأبعاد الخطيرة ليس على شعوب المنطقة فحسب وإنما على شعوب العالم أجمع.

إن أهداف الأمن الاستراتيجي والاستقرار ومساعي التعاون والتطبيع الاقتصادي والإقليمي الذي تطمح إليه اسرائيل مع دول المنطقة لن تتحقق دون امتثالها الكامل لتعهداتها من متطلبات التسوية السلمية التي هي جزء لا يتجزأ في اتجاه تحقيق العدل والسلم والاستقرار والنماء لجميع دول المنطقة على حد سواء.

لقد أثبتت الأطراف العربية المتفاوضة في كل المناسبات جديتها وإرادتها السياسية المتينة لتحقيق السلام العادل، وذلك عندما انتهجت وما زالت سياسة المرونة الحكيمة لاسترجاع سيادتها الكاملة على أراضيها المحتلة والوصول إلى أهداف السلم والأمن والاستقرار لشعوبها. إلا أن الحكومة الاسرائيلية الحالية أساءت تفسير هذا التوجه العربي، بل وذهبت في مفاهيمها بهذا الخصوص إلى ما يتجاوز الأسس التي قامت عليها عملية السلام. والممارسات الأخيرة للحكومة الاسرائيلية والتصريحات الخطيرة التي دأب رئيس وزرائها الإدلاء بها بين الحين والآخر، وكان آخرها تعهده المعلن هذا الأسبوع "بمواصلة بناء وتوسيع المستوطنات، والاحتفاظ بوادي الأردن إلى الأبد"، خير مثال على هذا التحدي والسلوك الاسرائيلي الذي ما من شأنه إلا أن يعيد المنطقة إلى حافة الانفجار المحدق.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تؤمن بضرورة إيجاد الحل السلمي والعادل لقضية الشرق الأوسط، تجدد تأكيدها على أنه قد آن الأوان على الجانب الاسرائيلي كي يتخلى نهائيا عن كل ما من شأنه أن يهدر الفرصة المتاحة للسلام بالمنطقة وذلك على النحو التالي:

أولا، الامتثال الحتمي غير المشروط أو الانتقائي لتنفيذ كامل تعهداته القانونية والقاضية بالانسحاب من كافة الأراضي العربية التي يحتلها منذ عام ١٩٦٧ استنادا إلى الشرعية الدولية ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والقبول بمبدأ الأرض مقابل السلام.

ثانيا، التوقف الفوري عن النشاط الاستيطاني، وإزالة كل ما تم بناؤه ويتعارض مع الالتزامات القانونية، ويغير من الطبيعة الديموغرافية والاقتصادية للأراضي العربية والمقدسات الإسلامية والتاريخية.

ثالثا، الانسحاب الفوري من الخليل، والامتناع الفوري عن الممارسات القمعية ضد أبناء الشعب

الفلسطيني التي تمس الترتيبات الانتقالية المتفق عليها في إطار اتفاقيات السلام التي تجيز للشعب الفلسطيني إدارة شؤونه وممارسة حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

رابعا، الدخول الجاد غير المشروط في مفاوضات التسوية النهائية لقضية فلسطين التي تشمل معالجة مسائل الوضع النهائي للقدس واللاجئين وترسيم الحدود.

خامسا، الاستئناف الجاد غير المشروط لمساري التفاوض الاسرائيلي - السوري والاسرائيلي - اللبناني، بما يكفل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة أراضي الجولان السوري وجنوب لبنان المحتل، وتأمين حق كل دولة في الأمن والسيادة الكاملة على ترابها الوطني.

وختاما، نحن مع التوجه الدولي الداعي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية السلام الجارية، انطلاقا من مسؤولياتها التاريخية والسياسية إزاء هذه القضية وللوقوف على إجراءات بناء الثقة، وجلب الدعم السياسي للتسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط والقائمة على الحق والعدل ومبادئ الشرعية الدولية.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات الأخيرة شهد المجتمع الدولي، تخالجه آمال كبار، بذور السلام تبذر في الشرق الأوسط. إلا أن مما يؤسف له أنه أصبح واضحا بشكل متزايد أن بعض القوى تبدو عازمة على عدم السماح لهذه البذور بأن تنبت في تربة الشرق الأوسط القديمة.

لقد تناقشنا باستفاضة لمدة يومين بشأن قضية فلسطين، التي لا تزال المسألة الجوهرية في الحالة في الشرق الأوسط. وقد كنا نأمل أن يسفر التقدم على المسار الاسرائيلي - الفلسطيني للمفاوضات - الذي تمثل مؤخرا في إعادة انتشار الجيش الاسرائيلي من المدن الكبرى في الضفة الغربية، ونقل السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، وإجراء انتخابات فلسطينية - عن آثار إيجابية واسعة على المسارات الأخرى للمفاوضات.

وذلك الأمل لم يكن بغير أساس. فالتقدم في المحادثات الاسرائيلية ـ الفلسطينية كان له أثره، على أية حال، على تحول العلاقات بين اسرائيل والأردن، بما يحقق المنفعة المتبادلة لشعبيهما. إلا أن التقدم على المسارين الاسرائيلي ـ السوري والاسرائيلي - اللبناني ظل بطيئا بشكل عنيد. وإذا كان التقدم على المسار الاسرائيلي ـ الفلسطيني لم يثبت أنه علاج شاف لمساري المفاوضات الاسرائيلي - السوري والاسرائيلي ـ اللبناني، فليس من الصعب توقع مدى تأثير العدوان الأخير على العلاقات الاسرائيلية - الفلسطينية.

وخلال المناقشة المتعلقة بقضية فلسطين سمعنا المتكلمين، الواحد تلو الآخر، يسردون التعهدات التي نكثت بها الحكومة الاسرائيلية وكذلك عنادها وتسويفها ومراوغتها فيما يخص تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت فعلا، الأمر الذي قضى تقريبا على الآمال التي أثارتها عملية السلام.

وهذا الافتقار الواضح في التزام حكومة اسرائيل بعملية السلام لا يزال واضحا أيضا، للأسف، على المسارين الاسرائيلي - السوري والاسرائيلي - اللبناني للمفاوضات. واندونيسيا لا تزال مقتنعة بأن السلام سيظل بعيدا عن متناول الشرق الأوسط إلى أن يتحقق تقدم مماثل على تلك الأبعاد من الصراع العربي الاسرائيلي. ولذلك تلاحظ اندونيسيا، بشعور عميق بالأسف، النكسات التي حدثت طوال العام الماضي في التقدم الضئيل الذي تحقق فعلا على المسارين الاسرائيلي - السوري والاسرائيلي اللبناني للمفاوضات.

في نيسان/أبريل من هذا العام، دللت اسرائيل مرة أخرى على تجاهلها لقرارات مجلس الأمن بشنها اعتداءات برية وبحرية وجوية كبيرة ضد لبنان - وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة. وقصف اسرائيل موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قانا، الذي أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ لاجئ لبناني وإصابات في صفوف القوة، يذكرنا بشكل مأساوي باتباع اسرائيل المستمر لمنطق الحرب. وإن انتهاك سيادة لبنان وسلامة أراضيه غير مقبول على الإطلاق، ونحن نؤيد دون تحفظ الطلب الخاص بانسحاب جميع القوات الاسرائيلية الفوري الكامل من جنوب لبنان.

وفيما يتعلق بمسار المفاوضات الاسرائيلي ـ السوري فإننا نلاحظ بقلق عميق المحاولات

الاسرائيلية الأخيرة لإعادة تفسير المبادئ التي تقوم عليها تلك المفاوضات أو حتى طرحها جانبا. وتود اندونيسيا أن تؤكد مرة أخرى أن التسوية الشاملة والعادلة في الشرق الأوسط تتضمن بالضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام وإعادة جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري وجنوب لبنان ومدينة القدس الشريف. وبدون ذلك سيظل السلام الشامل بعيد المنال. وأحداث السنة الماضية تذكرنا بقوة أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لتحقيق هذا الهدف.

وبالإضافة إلى هذا، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيوية لازدهار السلام في الشرق الأوسط. والأطر القانونية والسياسية المتعددة التي وضعت مؤخرا في مختلف الاتفاقات التي أمكن التوصل إليها، يجب أن تترجم إلى تحسن حقيقي في ظروف الحياة للشعب الفلسطيني. وبدون ذلك ستظل عملية السلام هشة. ولسوء الطالع أننا بدلا من ذلك نشاهد إغلاق مناطق واقعة تحت ولاية السلطة الفلسطينية بما في ذلك حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن ومصر، وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية. تلك السياسات تخالف أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط. لذلك من الواضح أنه يلزم أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، كما يجب أن يخفض إلى الحد الأدنى من مشاعر عدم اليقين في المجال السياسي التي تضر بنمو القطاع الخاص وذلك بضمان احترام نص وروح إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والاتفاقات اللاحقة.

وتعتقد اندونيسيا اعتقادا راسخا أن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تتحرك إلى الأمام وأن تكون عملية لا رجعة فيها. وينبغي ألا نسمح بتبديد الانجازات الهامة التي تحققت في السنوات القليلة الماضية. وبدلا من ذلك ينبغي أن تحل الثقة المتجددة في السلام محل مناخ عدم الثقة. ولتحقيق هذا الهدف من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على وضع عملية السلام في مسارها السليم وأن يعترض على أي طرف يحيد عن هذا المسار أو يحاول إجهاضه.

يجب أن نسمح لبذور السلام التي زرعت بشق الأنفس في السنوات القليلة الماضية، أن تنبت وتزدهر.

السيدة لي (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سنغافورة، مثل بلدان أخرى كثيرة أعضاء في الأمم المتحدة، شعرت بقلق بالغ إزاء المواجهات العنيفة التي حدثت في أيلول/سبتمبر من هذا العام في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن فتحت اسرائيل مدخلا ثانيا في الحائط الغربي للنفق بالقرب من المواقع الإسلامية المقدسة في مدينة القدس القديمة.

هذه الاصطدامات جعلت عملية السلام في الشرق الأوسط معرضة للخطر. ولا يمكن تأخير السلام أكثر من ذلك. ولا بد للجانبين أن يعملا معا بروح توفيقية حقيقية تقوم على أساس رؤيا واسعة لما هو أفضل لشعبيهما وللمنطقة بأسرها. والعمل على أساس اعتبارات سياسية قصيرة الأجل وضيقة لن يؤدي إلا إلى اندلاع حلقة دموية أخرى من العنف. وسيرتب هذا تكاليف باهظة على الجانبين وستلقي العواقب بظلالها على العالم أجمع.

لقد استمعت الجمعية قبل قليل إلى بيانات في إطار مناقشة البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين". ويتضح من تلك المناقشة أن حقوق شعبي اسرائيل وفلسطين على السواء لها أهمية والصراع الاسرائيلي الفلسطيني هو لب عملية السلام. وتمر هذه العملية الآن بمرحلة حاسمة جدا. ولذلك ينبغي بذل قدر أكبر من الجهد والتعاون لتجنب أية إجراءات استفزازية أخرى يمكن أن تؤدي إلى المزيد من العنف.

لقد ظلت سنغافورة تولي أعلى قدر من الأهمية لعملية السلام. ولسوء الطالع أن الوضع الراهن لهذه العملية غير مشجع. ويجب على اسرائيل وفلسطين أن تحافظا دائما، لصالح شعبيهما، على التزامهما بعملية السلام. والآن يحتاج الشعبان الاسرائيلي والفلسطيني أكثر من أي وقت مضى إلى شيء يتجاوز الضمانات أو الكلمات أو المصافحات يعطيهما الأمل في وضع حد للأعمال العدائية في المنطقة ويوفر زخما جديدا لعملية السلام.

ولذلك رحبت سنغافورة بالأنباء عن المباحثات التي بدأت بين رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات مؤخرا. وتأمل سنغافورة أن تؤدي هذه المحادثات إلى استئناف مفاوضات السلام والمضي بها قدما. وحقيقة أن عملية السلام قطعت هذا الشوط تعتبر في حد ذاتها إنجازا لافتا للنظر. وتعرب سنغافورة عن تأييدها المستمر لعملية السلام وللرخاء والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد محمد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات القليلة الماضية دفع بالمجتمع الدولي إلى الاعتقاد بأن عملية السلام ستفضي إلى حل عادل ودائم للمشاكل في الشرق الأوسط. كذلك فإن أسس السلام التي وضعت في اتفاقات السلام في مدريد وأوسلو دفعتنا إلى الشعور بالتفاؤل بأن تسوية سلمية للمشاكل القائمة في الشرق الأوسط يمكن أن تتحقق في نهاية المطاف. لقد وافقت جميع الأطراف المعنية على المضي قدما في طريق السلام، وكانت هذه إشارة رحبنا بها وجددت آمالنا في تحسن العلاقات بين العرب والإسرائيليين.

بيد أن الأحداث الأخيرة أحبطت هذه الآمال إحباطا عميقا. ومن المحزن أننا رأينا أن الطريق إلى السلام لا يزال محفوفا بالعقبات. فالقيادة الاسرائيلية الراهنة لم ترتفع بعد إلى مستوى مسؤولياتها في اتفاق السلام الذي وقعه أسلافها مع الفلسطينيين. وبدلا من الإسراع بانسحاب القوات الاسرائيلية من الخليل، تحاول القيادة الاسرائيلية أن تغير الاتفاقات التي أبرمها الطرفان من قبل. وخلافا لروح اتفاقات السلام بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني، عادت القيادة الحالية من جديد إلى سياسة زيادة المستوطنات اليهودية وهدم المزيد من المنازل الفلسطينية في الأراضي المحتلة. هذه الأعمال تشكل انتهاكا خطيرا لاتفاق السلام. ولكي تتقدم عملية السلام إلى الأمام فإننا نؤمن بأنه يجب على الأطراف المعنية أن تلتزم باتفاق السلام الذي سبق أن تم التوصل إليه.

ويعني موقف اسرائيل التعنت فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات السلام أن عملية السلام في الشرق الأوسط تتحرك الآن بخطى متعثرة. وقد سبب ذلك إحساسا بالقلق في المجتمع الدولي إزاء احتمالات وصول الأطراف المعنية ولو إلى المرحلة التالية من عملية السلام. ونحن نتشاطر مشاعر القلق تلك، ونود أن نشجع الأطراف المعنية على أن تفي بالتزاماتها بالتوصل إلى تسوية سلمية شاملة في المنطقة. ونود بالتالي أن نرى المفاوضات الاسرائيلية - السورية تستأنف، كما نود التأكيد مجددا على دعمنا للجهود الرامية إلى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان المحتلة. وفيما يتعلق بتسوية المسائل الخاصة بلبنان، فإن الاسرائيليين لم يخرجوا بعد من الجنوب اللبناني. وبناء على ذلك، تحث بروني دار السلام كل الأطراف المعنية والمهتمة بالموضوع على أن تتوصل إلى اتفاق يؤدي إلى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من المنطقة العازلة التي تحتلها.

ومع ذلك، نحن نعتقد أنه بالرغم من وجود دلالات سلبية لا يزال الأمل قائما في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة في تلك المنطقة. ولكننا نود أن نرى الزخم لمفاوضات السلام مستمرا. وإعرابا عن دعمنا على التحرك بطريقة ملتزمة ومعقولة وإيجابية وعلى الوفاء بالتزاماتها الكاملة على أساس اتفاقات السلام من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة.

لقد كانت رغبتنا دائما أن نرى تسوية شاملة كهذه. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لعملية السلام وأملنا في أن يتم إحراز تقدم عاجل صوب تحقيق الأهداف المحددة في شتى الاتفاقات التي أدت إلى إنشاء تلك العملية. ونحث مرة أخرى جميع الأطراف على التقيد الكامل بالأحكام التي اتفق عليها في مدريد وأوسلو.

السيد ويلموت (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ عدة أشهر تبدو عملية السلام في الشرق الأوسط في حالة إنعاش معلق، مما فتح الطريق أمام نشوء القلق الواسع الانتشار وإحساس بأن منطقة كانت تبدو قبل عام متجهة نحو سلام دائم ربما كانت تعود القهقري صوب الحرب.

وعندما استعرضت الجمعية العامة الحالة في الشرق الأوسط في دورتها السابقة أحاطت علما مع الارتياح بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في عملية السلام. ونوهت بشكل خاص بإعلان المبادئ

المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي وقعت عليه اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، في واشنطن في عام ١٩٩٣، وذلك في أعقاب مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد في عام ١٩٩١، والمؤتمر الذي أعقبه في أوسلو. ونوهت أيضا بالاتفاقات التالية المتعاقبة التي أبرمها الطرفان، والتي توجت بتوقيعهما على الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونوهت الجمعية العامة مع الارتياح أيضا بشتى الاتفاقات التي أبرمت بين اسرائيل والأردن والتي توجت بمعاهدة السلام التي وقعها هذان البلدان يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

واعتبرت كل هذه التطورات خطوات هامة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يدعوان إلى انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب عام ١٩٦٧، ويؤكدان أيضا احترام سيادة جميع الدول في تلك المنطقة وحقها في العيش في ظل السلام داخل حدود آمنة. وحثت الجمعية العامة جميع الأطراف على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

ومن ثم، فقد كان من الأمور التي أثلجت صدر غانا أن اسرائيل قامت في أعقاب تلك الاتفاقات بسحب قواتها من قطاع غزة ومنطقة أريحا وبدأت عملية إعادة انتشار قواتها في بقية أراضي الضفة الغربية. وشعرنا بالاغتباط أيضا عندما أقيمت السلطة الفلسطينية في تلك المناطق وتمكنت من أن تجري بنجاح أول انتخابات عامة فلسطينية وذلك في كانون الثاني/يناير من تلك السنة، وبذلك توطدت عملية تولي الفلسطينيين السيطرة الإدارية على شؤونهم. ورحبنا كذلك باتخاذ المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين القرار المتعلق بتعديل الميثاق الوطني. وقد رأينا أن هذه كلها خطوات هامة وقوة دفع إضافية في المفاوضات الوشيكة الحدوث حول القضايا المؤجلة إلى المرحلة الأخيرة. وقد بدئت هذه المفاوضات رسميا في الواقع في شهر أيار/مايو ١٩٩٦، باعثة الآمال في تحقيق نتائج ملموسة في وقت قريب.

وعلى الجبهة الاقتصادية، كان من دواعي سرور غانا إدراك الأطراف المعنية في الشرق الأوسط لأهمية الدعائم الاقتصادية للسلام، مستمدة التشجيع في ذلك من نتائج مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط المعقود في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بما في ذلك إنشاء لجنة الاتصال المخصصة والعمل الذي قام به الفريق الاستشاري للبنك الدولي فيما بعد. ورحبنا بالقرار الذي اتخذه مجلس التعاون الخليجي برفع مقاطعته لاسرائيل من المستويين الثاني والثالث، وبسلسلة المؤتمرات الاقتصادية التي عقدتها بلدان المنطقة من أجل تستغل معا إمكاناتها الاقتصادية والتجارية. وكان آخر هذه المؤتمرات المؤتمر الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ والذي كان يستهدف تسهيل عملية الاستثمار للقطاع الخاص وتعزيز التعاون الإقليمي. وقد أسعدنا أن نلاحظ أن اسرائيل شاركت في كل هذه المساعي على قدم المساواة مع جيرانها، وهو تطور لم يكن يتصوره أحد قبل بض سنوات.

وفي ظل هذه الخلفية، يعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه وانشغاله إزاء الاندلاع الأخير للعنف في المنطقة، بما ينطوي عليه ذلك من آثار خطيرة على مستقبل عملية السلام. إن القيود التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة كرد فعل على أعمال العنف لم تؤد إلى إذكاء الإحساس بخيبة الأمل تجاه عملية السلام فقط ولكن سببت أيضا ضائقة اقتصادية - اجتماعية وحالة انعدام للأمن، وهي أمور لا يمكنها إلا أن تحفز المتطرفين على إثارة العواطف السلبية ضد العملية. ومما يؤسف له أن الحالة ازدادت تفاقما بسبب الأحداث المأساوية التي حدثت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت محصلة ذلك كله نشوء جو من عدم اليقين حول مستقبل عملية السلام.

ولحسن الحظ أن الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أعادتا التأكيد مؤخرا على تصميمهما على المضي قدما بمفاوضات السلام رغم الانتكاسات العديدة. ونحن نقدر هذا الاتجاه ونشجع الأطراف على مواصلة عملية السلام.

والبديل هو عودة إلى عدم الاستقرار، والعنف المستمر، والتوترات الإقليمية، والشكوك في المستقبل الاقتصادي. وحتى إذا ما كانت هناك حالة لا حرب ولا سلم، فإنها لن تبشر بخير للمنطقة، لأن من شأنها أن تديم التوتر وتحرم بلدان المنطقة فرصة الاستغلال المشترك لإمكاناتها الاقتصادية والتجارية الهائلة، بما يحقق الصالح المتبادل لتلك البلدان.

ونؤكد ضرورة تقيد جميع الأطراف المعنية بأحكام الاتفاقيات التي أبرمت فعلا واتخاذ تدابير لتنفيذ تلك الاتفاقات بحسن نية ودون تأخير، وفي حدود إطار زمني متفق عليه، وفقا لإعلان المبادئ الموقع عليه في واشنطن، وجميع الاتفاقات الأخرى، إلى أن تتحقق تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن نهيب بالأطراف، بصفة خاصة، أن تستأنف المفاوضات على المركز الدائم، التي شرع فيها رسميا في ٥ أيار/مايو ١٩٩٦.

وتؤكد غانا مجددا اقتناعها بأن تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولكن حتى يحدث ذلك، يجب إحراز تقدم على جميع مسارات المفاوضات. وفي هذا الصدد فإننا نشيد بما أحرز من تقدم على المسار الإسرائيلي - الأردني، أدى إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. ونهيب بإسرائيل وسوريا أن تكثفا جهودهما للتوصل إلى أرض مشتركة تقفان عليها للتفاوض السريع على المسارين الإسرائيلي ـ السوري والإسرائيلي ـ اللبناني. وعند هذه النقطة، نود أن نسجل تقديرنا العميق للجهود التي تبذلها جميع الأطراف الأخرى، ولا سيما راعيا عملية السلام، أثناء المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونشجع هذه الأطراف على المثابرة على جهودهم لكفالة نجاح عملية السلام.

ولا يزال دور الأمم المتحدة في عملية السلام في الشرق الأوسط دورا هاما، وينبغي تعزيزه وتوسيع نطاقه. ويجدر بالأمم المتحدة أن تواصل تقديم التشجيع اللازم للعملية، مسدية الدعم الكامل للاتفاقات المعقودة، ولتنفيذها في حينها، ومستجيبة إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لسكان الضفة الغربية وغزة. وفي هذا الصدد نلاحظ، مع التقدير، الإسهام القيم من جانب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة، في تنسيق تسليم المساعدة للفلسطينيين. ونأمل أن يفضي ما حدث مؤخرا من نقل مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، من فيينا إلى مدينة غزة، إلى تعزيز نوعية المساعدة للفلسطينيين وحجمها. وفي هذا الصدد نحث على تزويد الوكالة بالموارد اللازمة للاضطلاع بدورها في المنطقة.

وأخيرا نهيب بمجتمع المانحين والمنظمات الدولية والمؤسسات الاستثمارية تقديم المساعدة الوافية، من اقتصادية ومالية وتقنية، إلى المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته نحو شعب فلسطين.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بالتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد انضمت إلى هذا البيان البلدان المنتسبة التالية: بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، قبرص، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا. وتشاطر أيسلندا أيضا ذلك البيان.

عوق عملية السلام في الشرق الأوسط تعويقا خطيرا في العام الماضي عدد من الأحداث والوقائع المزعجة. فقد شهدنا في شباط/فبراير وآذار/مارس الهجمات الإرهابية المروعة التي حدثت في عسقلان والقدس وتل أبيب. وأعقبت تلك الحوادث، في نيسان/أبريل، المواجهة العنيفة بين حزب الله والقوات الإسرائيلية في لبنان. إن الاتحاد الأوروبي يأسف عميق الأسف للآلام التي مُني بها السكان المدنيون في ذلك الوقت، والمأساة المروعة التي حدثت في قانا.

وفي وقت أقرب عهدا، اندلعت نار العنف والشغب في القدس الشرقية وفي جميع أنحاء الأراضي المحتلة، على إثر فتح السلطات الإسرائيلية للنفق بجوار الحرم الشريف. ولا شك أن سكان المنطقة يشعرون الآن بإحباط عميق من جراء التزايد الذي يؤسى له في درجات العنف، والافتقار إلى التقدم في عملية السلام، وعدم التنفيذ الكامل للاتفاقات القائمة.

ومن ناحية أخرى، يجب أن نسترعي الانتباه إلى عدد من الأحداث التي دلت على استمرار الالتزام

بعملية السلام، وأدت إلى تعزيزها. فالانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير قد أضفت شرعية ديمقراطية على السلطة الفلسطينية وأكدت التزام الشعب الفلسطيني وزعمائه المنتخبين انتخابا ديمقراطيا بمواصلة تلك العملية. وكان من التطورات الإيجابية الأخرى تعهد المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل الميثاق الفلسطيني بحيث يعترف الميثاق بحق دولة اسرائيل في الوجود، واستئناف المباحثات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بعد العنف الذي أعقب واقعة النفق.

ويظل الاتحاد الأوروبي نفسه ملتزما التزاما عميقا بعملية السلام، ويكرر التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط من الاهتمامات الأساسية للاتحاد. وقد عين الاتحاد، بغية تعزيز ومساعدة تلك العملية، السفير موراتينوس، ممثل أسبانيا، مبعوثا خاصا له إلى عملية السلام. ونحن نرى أن مهمته إكمال الجهود التي سبق أن بذلتها الولايات المتحدة وغيرها، وقد سُررنا بالاستجابة الإيجابية التي حظي بها هذا التعيين في المنطقة. ونود أن نشير أيضا إلى الزيارات الكثيرة التي يقوم بها ممثلون للإتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط، باعتبارها مؤشرا إضافيا على اهتمامنا بتحقيق تسوية سلمية. وفي وقت قريب جدا، من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، زارت المنطقة المجموعة الثلاثية المكونة من وزراء خارجية ايرلندا وإيطاليا وهولندا، مع نائب رئيس اللجنة الأوروبية، وقابلوا عددا من الزعماء الإقليميين في دمشق وعمان وغزة والقاهرة.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ ما يوجد فعلا من اتفاقات فلسطينية - إسرائيلية، بما في ذلك إعادة نشر قوات الأمن الإسرائيلية في الخليل ومنها، والإفراج عن المسجونين الفلسطينيين. ويعتبر الاتحاد أنه من المهم التقدم في الوقت نفسه على مسارات أخرى من عملية السلام، وتشجيع ذلك التقدم حتى يؤتي أكُله. ونحن نؤيد بدء مفاوضات بين إسرائيل ولبنان، مع احترامنا الكامل لحق جميع الدول في المنطقة في السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية. وطالما كررنا الدعوة إلى سحب جميع القوات الأجنبية من لبنان وإلى التعاون مع قوات الأمم المتحدة العاملة هناك. لقد آن الأوان، في اعتقادنا، أن يتمتع لبنان كذلك بفوائد عملية السلام. وبالمثل، يحث الاتحاد الأوروبي على استئناف سريع للمفاوضات بين إسرائيل وسوريا. ونؤكد كذلك تأييدنا للمسار المتعدد الأطراف، الذي نعتبره ذا أهمية في تكميل وتشجيع المسارات الثنائية. وسيستمر الاتحاد الأوروبي في الاضطلاع بدور نشط في الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، وغيره من الأفرقة، في سياق المسار المتعدد الأطراف.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي التقدم الاقتصادي والاجتماعي عنصرا أساسيا في عملية السلام. ولقد كنا منذ بضع سنين وما زلنا المانح الرئيسي للمعونة إلى الضفة الغربية وغزة. ففي عام ١٩٩٣ أعلنا، فيما يتعلق بغزة، برنامجا للمساعدة مدته خمس سنوات،

ما زلنا نعمل على تنفيذه. وقد بلغ مجموع المساهمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي، مضافا إليها المساهمات الثنائية المقدمة من الدول الأعضاء فيه، زهاء ٤٥ في المائة من مجموع مساهمات المانحين في عام ١٩٩٥. وفي المؤتمر الوزاري المعني بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الفلسطينيين الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير الماضي، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساهمة قدرها ١٢٠ مليون دولار عن عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد أحد رعاة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن عملية السلام هي الطريق الوحيد لإحراز تقدم في الشرق الأوسط وأنه ليس في المستطاع إيجاد بديل عنها. فهي توفر فرصة فريدة وتاريخية لتحقيق ذاك الضرب من التسوية السلمية الذي من الجلي أن شعوب الشرق الأوسط ترغب فيه وتستحقه. ونؤمن بأن سلاما من ذلك النوع قابل للتحقيق في الواقع. وبناء عليه، فإننا نحث جميع الأطراف على العمل معا بروح إيجابية والمشاركة في المفاوضات القائمة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وسيمضي الاتحاد الأوروبي ببذل قصارى جهوده لتشجيع الأطراف على الدخول في حوار وسيكثف جهوده من أجل تحقيق التسوية الشاملة والعادلة والدائمة التي يطمح إليها الجميع.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قام المجتمع الدولي والأمم المتحدة طيلة الخمسين سنة الماضية ببذل مساع لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط. وقد عالجت الأمم المتحدة قضية فلسطين المركزية بالاعتراف بحق تقرير المصير لشعب فلسطين. وقد وفّر عدد من قرارات مجلس الأمن، من بينها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، الإطار الأساسي لحل المشاكل في المنطقة. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت الحالة في المنطقة محفوفة بالأخطار.

وقبل خمس سنوات، وربما لأول مرة في التاريخ الحديث، اعتقد المجتمع الدولي حقيقة أن السلام سيسود في الشرق الأوسط؛ وأن المنطقة التي عانت وقتا طويلا من الحرب والصراع سيتوفر لها مستقبل آمن ومستقر؛ وأن شعب فلسطين سيتاح له أن يمارس حقه في تقرير المصير، حسب اعتراف الأمم المتحدة؛ وأن مسألة القدس ستحل والفلسطينيين العديمي الجنسية سيعودون إلى ديارهم بأمان وكرامة؛ وأن إسرائيل ستسحب قواتها من الأراضي المحتلة في لبنان وسوريا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، مهّد مؤتمر مدريد للسلام الدرب لمزيد من المفاوضات بين العرب والاسرائيليين. واعتبر إبرام الاتفاقين بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتوقيع على معاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية وعقد المؤتمرين الاقتصاديين الاقليميين تطورات رئيسية في العملية الجارية صوب تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة للمشكلة الفلسطينية. كما أن الشروع في محادثات المركز النهائي ولّد تفاؤلا أيضا. وكنا نأمل أن تكون المنطقة قد حققت، بنهاية هذا القرن، سلاما دائما. ومن أسف أن بعض التطورات غير المؤاتية التي وقعت خلال الأشهر الستة الماضية قللت كثيرا من تفاؤلنا. فعملية السلام لم تتوقف وحسب، بل أصبح يتهددها خطر حقيقي، خطر الارتداد إلى الوراء.

إن عدم رغبة الحكومة الاسرائيلية الجديدة في الوفاء باتفاقات السلام التي وقعتها الحكومة السابقة وقرارها باستبعاد أي حل توفيقي بشأن القدس وإقامة دولة فلسطينية يمكن أن يلحقا ضررا قاتلا بعملية السلام. ويمكن لقرارات أخرى تقوم على أساس من اعتبارات عملية ضيقة أن تذهب بالمكاسب التي حققت حتى الآن. ومن هذه القرارات توسيع المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، والجهود الهادفة إلى إبقاء الأغلبية الكبرى من الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية وقرار فتح نفق بجوار المسجد الأقصى. وما زال الفلسطينيون يتعرضون للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وهذه السياسات التي تقوم على القمع والعنف ستزيد من تقليل فرص التعايش السلمي.

فعلينا أن ننقذ المنطقة من جو يخيم عليه شبح الصراع والحرب. ومن الواضح أن ذلك، لو سمح للشرق الأوسط بأن يدخل في حلقة مفرغة جديدة من العنف

والفوضى، سيشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك فعلينا أن نشجع قوى الاعتدال والحوار والحلول التوفيقية.

إن في صلب مشكلة الشرق الأوسط، كما نعلم جميعا، إعمال حق تقرير المصير لشعب فلسطين. وفضلا عن ذلك، يجب أن تعالج بجدية أيضا مسائل حيوية أخرى مثل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها مدينة القدس الشريف، وعودة ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف المليون من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم بأمان وكرامة.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يقنع الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بصعوبة كبيرة. وتستطيع الأمم المتحدة أن تعزز هذه الجهود. وفي استطاعتها أيضا أن تتخذ خطوات تكفل حل المشاكل القائمة في المنطقة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن هذه القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ما زالت تمثل إطارا صالحا وعادلا لإعمال حق تقرير المصير لشعب فلسطين.

إن السلام هو الحل الوحيد لمشاكل الشرق الأوسط وينبغي السعي إلى تحقيقه بإخلاص وهمة. فالبديل الوحيد سيكون سفك الدماء والظلام واستمرار شعور الشعب الفلسطيني بخيبة الأمل وهو الذي عانى حتى الآن الشيء الكثير.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن جمهورية بيلاروس تعلق أهمية كبرى على حل الصراع في الشرق الأوسط. ولقد تابعنا باهتمام تطور عملية السلام في المنطقة ورحبنا بالتوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت من جانب إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وما تلا ذلك من اتفاقات تنفيذية، تبرهن على الإرادة الحقيقية لدى الطرفين للتحرك صوب الهدف النهائي المتمثل في إقامة السلام والاستقرار الدائمين. وتعتبر بيلاروس إبرام هذه الاتفاقات خطوات عملية هامة على الدرب المؤدي إلى تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط وتعرب عن الأمل في أن تسهم هذه الاتفاقات في التقدم في المرحلة النهائية من المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية.

وإن جمهورية بيلاروس، التي راقبت بارتياح التطورات الايجابية التي نشأت منذ مؤتمر مدريد - إعادة وزع القوات الإسرائيلية من مناطق في الضفة الغربية، وإجراء أول انتخابات فلسطينية بنجاح في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ لتشكيل المجلس التشريعي، وانتخاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رئيسا للسلطة الفلسطينية - تشعر أيضا بقلق عميق لتصاعد التوترات في المنطقة بسبب الأنشطة التي يقوم بها المتطرفون، واستمرار أعمال العنف واستئناف الأعمال العدائية المسلحة في الأراضي الخاضعة لسلطة المجلس التشريعي الفلسطيني.

إن لدينا اقتناعا عميقا بأنه لا يمكن كسر حلقة العنف والمواجهة المفرغة إلا بالجلوس حول مائدة المفاوضات حيث ينبغي لكلا الجانبين أن يمتنعا عن القيام بأي إجراء يمكن أن يؤدي إلى استمرار العنف. وينبغي ألا تتراجع الآمال والطموحات التي بدأت شعوب المنطقة في التعلق بها منذ توقيع إعلان المبادئ قبل ثلاثة أشهر، أمام خيبة الأمل واليأس. وإننا نعتقد بأنه يجب، في هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ المنطقة، المحافظة على ديناميات التسوية السلمية وكفالة تقيد الأطراف غير المشروط بأحكم الاتفاقات الثنائية التي سبق إبرامها.

وفي هذا الخصوص، تؤكد جمهورية بيلاروس على الحاجة إلى الاستكمال العاجل لإعادة وزع القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ابتداء بالانسحاب من الخليل. وإننا نلاحظ استعداد الأطراف للتحاور خلال المفاوضات الجارية في إيرز بشأن هذا الموضوع، ونأمل بأن تتوصل هذه المحادثات إلى نتيجة ناجحة.

ومن أسف أن التقدم الذي حقق في تسوية قضية الشرق الأوسط في السنوات الخمس الماضية قد كدرت صفوه بفعل الإصابات التي وقعت، لا سيما بين السكان المدنيين، نتيجة لأنشطة الجماعات الإرهابية الرامية إلى تقويض إنجاز حلم السلم الذي طال انتظاره في المنطقة. إن حادثة اغتيال رئيس وزراء إسرائيل، السيد

اسحق رابين، الأليمة، وسلسلة الأعمال الإرهابية التي قامت بها الجماعة الإسلامية المتطرفة، حماس، في وقت مبكر من هذه السنة في إسرائيل، والانفجار الذي وقع في المرفق الأمريكي في المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيه، قد أكدت بشكل مأساوي الحاجة إلى تصعيد المعركة الشاملة ضد الإرهاب في الشرق الأوسط. وقد دلل مؤتمر قمة صناع السلام الذي عقد في شرم الشيخ في ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٦ على رسوخ موقف زعماء العالم، الذين أدانوا الإرهاب بقوة وأعربوا عن رغبتهم في المساهمة في تحقيق سلم شامل واستقرار إقليمي. ونحن على اقتناع بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تأييده لجهود صناع السلام من أجل القضاء على الإرهاب، مهما كانت دوافع وشخصية مَن يرتكبون أعمال العنف الوحشية هذه.

إن بيلاروس تدين بقوة، مثلها في ذلك مثل غيرها من الدول المحبة للسلام، التطرف والإرهاب بجميع مظاهرهما. إننا نفهم الحاجة إلى كفالة أمن إسرائيل في مواجهة الإرهاب الداخلي والخارجي. بيد أنه لا ينبغي للاهتمامات الأمنية المشروعة أن تعرقل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بشأن التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط. كما أننا نعتقد بأن المسؤولية عن كفالة الأمن وتنفيذ تدابير مكافحة التطرف والإرهاب يشترك في تحملها كلا طرفي الصراع.

ومن الواضح تماما أنه لا يمكن إقامة سلم حقيقي في الشرق الأوسط دون تحقيق تقدم ذي شأن في المسارين الإسرائيلي ـ السوري والإسرائيلي ـ اللبناني. واستئناف المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وسوريا في أواخر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي جزء من ديناميات عملية السلام ويجب المحافظة عليه. وإننا نأمل بأن يستطيع الطرفان معاودة الدخول في حوار بأسرع ما يمكن على أساس مبدأ إعادة الأرض مقابل السلام، والانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية ونزع سلاح الجولان السورية.

وقد علمت بيلاروس بقلق عميق بتصعيد الأعمال العدائية العسكرية في جنوب لبنان في أيار/مايو ونيسان/أبريل من هذا العام. ويطلب وفدنا إلى جميع الأطراف التقيد بالتفاهم المتوصل إليه في ٢٦ نيسان/أبريل والذي يمكن استعادة الهدوء على الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية بمقتضاه. إننا نعتبر هذا الاتفاق شرطا مسبقا هاما لاستئناف مفاوضات السلم بين الأطراف، وهو ما ينبغي أن يفضي إلى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان وسلامة أراضيه على أساس قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ومن المعلوم للكافة أن النمو الاقتصادي والازدهار لهما دور حاسم في خلق أساس سليم للسلام في كل مكان من العالم. ويصدق ذلك بوجه خاص في الشرق الأوسط. وستبقى هذه المنطقة منطقة يحتمل أن تكون بؤرة ساخنة للتوترات إذا لم يحدث تحسن إيجابي في ظروف معيشة الفلسطينيين. إننا نشعر بالقلق من جراء التردي الكبير في حالة الاقتصاد الفلسطيني، وبوجه خاص نتيجة إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة والجزء الشرقي من القدس، وهو الإغلاق الذي نفذ كرد فعل على أعمال المتطرفين الانتحاريين في إسرائيل في أوائل هذه السنة. وتعرب بيلاروس عن أملها في أن يؤدي ما أعلنته السلطات الإسرائيلية عن استعدادها لتخفيف القيود المفروضة والمساهمة في تدعيم الهيكل الاقتصادي للأراضي الفلسطينية إلى تلطيف حدة الحالة الراهنة في المستقبل القريب جدا.

إن الجهود المحمودة للدول المانحة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية توجه أيضا صوب إنجاز هذا الهدف ونحن نثني عليها ثناء كبيرا.

كما أن تكثيف التعاون الاقتصادي الإقليمي هام جدا للجهود المبذولة لإقامة السلام الدائم، وشرط أساسي حاسم لتوسيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يعود بالفائدة على جميع المشتركين فيه. وقد حضر مؤتمر القمة الاقتصادي الثالث للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في العاصمة المصرية في الشهر الماضي وفود من أكثر من ٧٠ بلدا و ٥٠ منظمة دولية وإقليمية. ولقد كان المؤتمر خطوة هامة في تنمية الروابط الاقتصادية بين حكومات المنطقة وسيعمق الحوار الرامي إلى التعاون في إقامة مستقبل وطيد في الشرق الأوسط.

إن المبادرة التي اتخذتها مؤخرا مصر والأردن وإسرائيل والمجلس الفلسطيني والتي أيدها راعيا عملية السلام بإنشاء مصرف للتعاون والتنمية الاقتصاديين لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك محفل للتعاون الاقتصادي الإقليمي موجهة أيضا صوب تحقيق هذا الغرض.

وختاما، اسمحوا لي مرة ثانية أن أعيد التأكيد على التزام جمهورية بيلاروس العميق بالتسوية الشاملة للصراع في الشرق الأوسط، والتي ينبغي أن تستند إلى صيغة الأرض مقابل السلام المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وأن تتوخى كفالة حقوق جميع دول المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود معترف بها دوليا.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): خلال السنة التي انصرمت منذ النظر في هذه القضية في الدورة الماضية للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتسمت عملية التسوية في الشرق الأوسط بالتقلبات صعودا وهبوطا. ويبين تحليل الأحداث الأخيرة أن عملية السلام في الشرق الأوسط التي بُدئت في مدريد والتي استندت إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، قد تعرقلت، للأسف، ومالت بشكل خطير للعودة إلى الماضي المظلم.

ووفد أوكرانيا يرى أن الحالة الراهنة قد نتجت بالدرجة الأولى عن انحراف الأطراف عن الالتزامات التي سبق أن قطعته. وإذا ما استمرت الأطراف في اتباع هذا النهج، فلن تصل شعوب المنطقة أبدا إلى جنة الاتفاق والسلام. وفي هذا الصدد، تطلب أوكرانيا مرة أخرى إلى جميع أطراف الصراع أن تواصل اتباع الدرب المحدد في مدريد حتى تتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك أن يشكل مساهمة بارزة في تدعيم السلم والأمن الدوليين.

وإننا نأمل أن يسود التعقل الحوار السياسي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وسوريا ولبنان، وأن تبذل جميع الأطراف كل ما بوسعها لتنشيط عملية التفاوض وإعطاء زخم جديد لها.

وفي هذا الصدد، نرى أن للأمم المتحدة دورا هاما فمساهمة الأمم المتحدة في أنشطة الأفرقة العاملة المتعددة الأطراف المعنية بالجوانب المختلفة لمشكلة الشرق الأوسط عامل حاسم من وجوه كثيرة.

وتنطلق أوكرانيا، في موقفها من مشكلة الشرق الأوسط، من ضرورة التوصل إلى حل وسط متبادل بين جميع أطراف الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما أننا على اقتناع بأن السلم في المنطقة لا يمكن أن يحقق إلا بالحوار البناء على أساس الاحترام والتسامح المتبادلين.

وإن نتائج الزيارة الرسمية التي قام بها مؤخرا رئيس أوكرانيا، السيد ليونيد كوتشما، لدولة إسرائيل، وبخاصة محادثاته مع رئيس الوزراء، السيد نتنياهو، أوضحت أن موقفنا لقي التفهم والتأييد. وثمة مؤشر آخر على السياسة المتزنة والمتسقة لأوكرانيا بشأن مسألة الشرق الأوسط تمثل في النتيجة التي أسفر عنها لقاء رئيس أوكرانيا مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في بيت لحم. وتعتزم حكومة أوكرانيا تنظيم عدد من الزيارات الرسمية للبلدان العربية في المنطقة، وبخاصة للبنان وسوريا ومصر، التي نأمل أن تكون نتائجها العملية مساهمة هامة في التعجيل بعملية السلام في المنطقة. وإن أوكرانيا، بوصفها طرفا محايدا، يمكن أن تساهم أيضا في تحقيق هذا الهدف، ونحن على استعداد لبذل الجهود الضرورية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفي رأينا أن من أهم جوانب التسوية في الشرق الأوسط الكفاح ضد الإرهاب. ووفد أوكرانيا مقتنع بأن الأساليب الهمجية والقسرية التي تستخدمها الجماعات المتطرفة بغية تقويض جهود السلام يجب أن تستأصل شأفتها. ومن غير الجائز أن ندع الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها المتطرفون تبطئ تحقيق السلام الذي طال أمد انتظاره في الشرق الأوسط. ويرفض بلدي بلا تحفظ الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولذا، نرحب بعقد مؤتمر قمة صانعي السلام في شرم الشيخ، في مصر، الذي أصبح الخطوة الهامة الأولى في مكافحة انتشار الإرهاب في الشرق الأوسط.

ولقد شعرت أوكرانيا بعميق القلق حيال العمليات العسكرية التي جرت في الجزء الشرقي من لبنان في نيسان/أبريل ١٩٩٦ وتسببت في وقوع إصابات في صفوف المدنيين وأفراد قوات حفظ السلام، وأدت إلى نشوء أزمة إنسانية حادة. وفي هذا الصدد، نرى أن من المناسب التأييد مرة أخرى على ضرورة التقيد بمبادئ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي للدول، واحترام حق كل دولة في المنطقة في وجود آمن ومسالم داخل الحدود المعترف بها دوليا.

وفي الوقت ذاته، فإن إية إجراءات تهدد على نحو خطير سلامة وأمن أفراد قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة غير مقبولة إطلاقا. والأحداث في جنوب لبنان دلّلت بصورة جلية على أن وضع واعتماد اتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة كانا خطوة ضرورية ومنطقية. ولهذا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنحث مرة أخرى جميع الدول التي لم تنظر في التصديق على الاتفاقية، أو قبولها أو الانضمام إليها على أن تقوم بذلك بغية ضمان سريان مفعولها في أقرب موعد ممكن.

وقد تزعزع استقرار الحالة في المنطقة إلى حد كبير نتيجة للعديد من الصراعات الإقليمية. وتعتقد أوكرانيا أن المنازعات الإقليمية الطويلة الأمد بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، واليمن واريتريا، وكذلك أية منازعات مماثلة، ينبغي ألا تفض إلا عن طريق المفاوضات الثنائية السلمية أو عن طريق محكمة العدل الدولية.

ولا يسعنا سوى الشعور بالقلق إزاء الحالة المتعلقة بالعراق. وفي هذا الصدد نرى أن من الضروري أن نؤكد ثانية على ضرورة عدم اللجوء إلى المزيد من استخدام القوة لحل المشاكل في المنطقة، وضرورة التقيد الصارم بالقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن العراق، وإجراء حوار سياسي بين حكومة العراق والمجموعات الكردية. ونرى أن أي ترد إضافي في الحالة حول العراق بالغ الخطورة في سياق التسوية في الشرق الأوسط ككل وقد يؤدي إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها. كما نشعر بالقلق حيال الأزمة الخطيرة في الظروف الإنسانية التي تؤثر على السكان العراقيين، ولذا فإننا نحث أعضاء مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة على بذل كل الجهود لضمان الإنشاء المبكر لآلية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥).

وإن تاريخ الصراع في الشرق الأوسط الذي يمتد على مدى ٥٠ سنة يعيد إلى الأذهان عبارة المؤرخ الروماني الشهير ليفي، الذي قال ذات مرة:

"إن السلام المؤكد أفضل وأكثر أمنا من النصر المتوقع".

وكون الأطراف المتصارعة قد فهمت هذا بالفعل يعني أن بإمكاننا أن ننظر إلى المستقبل في تفاؤل مشوب بالحذر.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن

أستشير الدول الأعضاء بشـــأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانطلاق عمليـــات منظمة الأمم المتحدة للطفولة. قد يذكر الممثلون أن الجمعية العامة في جلستها العادية الثالثة المعقودة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ قررت بأن يجري الاحتفال يوم الأربعاء الموافق ١١ كانون الأول/ديسمبر في الصباح. وفيما بعد طلبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن يجري الاحتفال بعد الظهر بدلا من الصباح. فإذا لم يكن هناك أي اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن يجرى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ١١ كانون الأول/ ديسمبر؟

لا أرى أي اعتراض.

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠